

جامعة بوليتكنك فلسطين

كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

"مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل"

فريق البحث

طارق الكركي إيهاب العويوي

عبد الله التكروري

إشراف

أ. لينة المحاسب

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال المعاصرة من كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين

أيار 2015

الشـكـر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب

الجامعة

و قبل أن نضي قدماً أسمى آيات الشـكـر والامتنان والتـقـدير والمحبة إلى الذين . . .

حملوا أقدس رسالة في الحياة . . .

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة . . .

وستقدم بجزيل الشـكـر والتـقـدير للمحاضرة أ. لينـة المحتسب التي أفضـت علينا بعلمـها وخبرـتها، والتي
بذلت جهوداً كبيرة في إرشادـنا ومسـاعدـتنا .

الأهداء

أهدي هذا العمل المتواضع . . .

إلى من كله الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمي العطاء دون انتظار . . والدي الغرز

إلى بسمة الحياة وسر الوجود . . إلى من كان دعاؤها سر نجاحي . . أمي الغالية

إلى من كانوا سندًا في كل وقت وحين . . أخوتي وأخواتي

إلى أستاذنا الفاضلة . أ. لينة الخطيب

وإلى كل زملانا في جامعة بوليتكنك فلسطين

وإلى كل من ساهم ولو بجزء بسيط في إنجاح هذه الدراسة

قائمة المحتويات

أ.....	الشكر.....
ب	الإهداء.....
ت	قائمة المحتويات.....
ج.....	قائمة الجداول.....
خ.....	المصطلحات الإجرائية.....
د	ملخص الدراسة.....
.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
2	1.1 المقدمة.....
3	2.1 مشكلة الدراسة.....
4	3.1 أهداف الدراسة.....
4	4.1 أهمية الدراسة.....
6	5.1 حدود الدراسة.....
6	6.1 الهيكل التنظيمي للدراسة.....
.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
9	1.2 الإطار النظري للدراسة.....
9	1.1.2 المقدمة.....
10	2.1.2 مفهوم التغيير التنظيمي.....
11	3.1.2 التغيير العارض والتغيير المخطط (Non planned And Planned Change).....
12	4.1.2 أسباب لجوء المنظمات إلى التغيير.....
15	5.1.2 أهداف التغيير التنظيمي.....
16	6.1.2 مجالات التغيير التنظيمي.....

17	مستويات التغيير التنظيمي	7.1.2
18	تعريف مقاومة التغيير التنظيمي.....	8.1.2
19	القوى المقاومة للتغيير التنظيمي.....	9.1.2
19	مراحل مقاومة التغيير التنظيمي	10.1.2
20	عوامل مساعدة لمقاومة التغيير التنظيمي.....	11.1.2
21	أسباب مقاومة التغيير التنظيمي.....	12.1.2
22	أشكال مقاومة التغيير التنظيمي.....	13.1.2
23	أساليب التعامل مع ظاهرة مقاومة التغيير التنظيمي	14.1.2
25	استراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي	15.1.2
27	المصادر التي يعتمد عليها مقاومي التغيير	16.1.2
27	المبررات التي يستخدمها مقاومي التغيير	17.1.2
29	الدراسات السابقة.....	2.2
29	الدراسات العربية.....	1.2.2
35	الدراسات الأجنبية.....	2.2.2
36	التعقيب على الدراسات.....	3.2
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
38	مقدمة	1.3
38	منهج الدراسة	2.3
38	مجتمع الدراسة	3.3
40	أداة الدراسة	4.3
41	صدق أداة الدراسة	5.3
42	ثبات أداة الدراسة	6.3
43	خطوات تطبيق الدراسة.....	7.3
43	المعالجة الاحصائية.....	8.3

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة.....	46
1.4 تحليل نتائج الدراسة.....	46
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
1.5 تلخيص النتائج.....	58
2.5 التوصيات.....	60
المراجع.....
1.6 المراجع العربية.....	62
2.6 المراجع الأجنبية:.....	64
3.6 المراجع الإلكترونية.....	64
الملاحق.....
الإستبانة.....	66
ABSTRACT	71

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
3-1	خصائص المجتمع الديموغرافية	41
3-2	صدق أداة الدراسة	43
3-3	ثبات أداة الدراسة	44
3-4	مفاتيح التصحيح	46
4-1	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل مرتبة حسب الأهمية	48
4-2	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل مرتبة حسب الأهمية	51
4-3	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفوائد المرتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل مرتبة حسب الأهمية	53
4-4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للسلبيات الناجمة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل مرتبة حسب الأهمية	55
4-5	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستراتيجيات المتبعه في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل مرتبة حسب الأهمية	57

المصطلحات الإجرائية

1. مقاومة التغيير: امتناع الأفراد عن التغيير أو عدم الامتثال له بالدرجة المناسبة والميل إلى المحافظة على الوضع القائم.
2. التغيير التنظيمي: إدخال تحسين أو تطوير على المنظمة بحيث تكون مختلفة عن وضعها الحالي، وبحيث تتكون من تحقيق أهدافها بشكل أفضل.
3. العاملين: ويقصد بهم في هذه الدراسة جميع العاملين في بلدية الخليل.
4. المناصب الإشرافية: الموقع الذي يشغله موظف مسؤول عن متابعة عمل موظف أو أكثر ضمن الهيكل الإداري المتابع في المنظمات.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي، والتعرف على العوامل المساعدة على مقاومة التغيير التنظيمي، بالإضافة إلى أهم السلبيات والإيجابيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي، وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الإستبيانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم توزيع 69 استبانة على مسؤولي الموقع الإشرافية ولقد تم إسترداد 68 استبانة.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها توفير معلومات كافية وواضحة عن عملية التغيير تساهم في التقليل من مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي، وأظهرت النتائج أن أكثر الأسباب التي تدفع بالعاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي هي مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي الذي من الممكن أن يمس الرواتب، وأظهرت النتائج أيضاً أن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي تزيد في حال تهديد التغيير التنظيمي لمركزهم الإدارية والتقليل من صلاحياتهم، وإن فرض التغيير على أفراد وجماعات العمل، ووجود نماذج من التغيير الفاشل الذي تم سابقاً، وضعف الثقة بين العاملين والمسؤولين تعتبر من أهم العوامل المساعدة على مقاومة التغيير التنظيمي، كما أن إجراء إتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي، ودعم الإدارة العليا لبرامج التغيير من خلال تشجيع عمليات التغيير التنظيمي، ومشاركة العاملين في عملية التغيير، إعطاء مكافآت لكل من يطبق خطط التغيير تعتبر من أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

ويوصي فريق البحث بمراعات عدم المس بالأجور والرواتب عند تنفيذ برامج التغيير، والمحافظة على الأمان والاستقرار داخل المنظمة عند إجراء التغيير، و توفير المعلومات الكافية والواضحة عند إجراء التغيير التنظيمي، وضرورة الإهتمام بالجوانب الإنسانية عند تطبيق عملية التغيير، والحفاظ على الثقة المتبادلة عند إجراء عمليات التغيير، وعدم استخدام إستراتيجية المناورة في التعامل مع مقاومة العاملين

للتغيير التنظيمي، والموازنة بين زيادة متطلبات العمل وبين متطلبات برامج التغيير التنظيمي، وضرورة اشراك العاملين في عملية التغيير التنظيمي وجعلهم جزء لا يتجزأ منها.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- ✓ المقدمة
- ✓ مشكلة الدراسة
- ✓ أهداف الدراسة
- ✓ أهمية الدراسة
- ✓ حدود الدراسة
- ✓ محددات الدراسة
- ✓ الهيكل التنظيمي للدراسة
- ✓ مصطلحات الدراسة

تعيش المنظمات على الدوام في ظل بيئه اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وتكنولوجية متغيرة وهي تشهد متغيرات ملموسة بسبب البيئة الداخلية التي تعيشها، وتفاوت مدى الإستجابة لهذا التغيير من منظمة إلى أخرى (حجاج، 2009، ص361) لكن هناك وباستمرار إمكانية لظهور مقاومة لهذا التغيير والذي يؤثر سلبياً على أداء المنظمات.

ويحظى موضوع التغيير التنظيمي باهتمام متزايد في المنظمات كافة، ويزداد هذا الاهتمام عندما تتم نشاطات هذه المنظمات وتوسيع رغبة منها في تقديم سلع وخدمات أفضل لزيائتها وبما ينسجم مع تطورات العصر المختلفة لاقتراض الفرص المتاحة، والتنافس الكبير الذي تشهده المنظمات اليوم لتحقيق النجاح غالباً ما يحتاج إلى تغيير مستمر لمواكبة التطورات البيئية بهدف إيجاد المدخل الإداري الأفضل ومحاولة توظيف جميع أنواع الموارد بشكل إيجابي، وعلى الرغم من كل ذلك يواجه التغيير عوائقاً في تنفيذه، إذ قد لا يرغب البعض بالمساهمة في إحداث التغييرات على الرغم من تأثيرهم بها ومعايشتهم لغة العصر الحالي، وهذا قد يحدث عندما يتوقع المعارضون بأن التكاليف المتوقعة من هذا التغيير هي أكبر من الفوائد المرجوة منه، أو قد تكون المقاومة لأسباب شخصية كفقدان السلطة أو لأهداف فردية. وبهدف تجنب ذلك لابد من تحديد أسباب ودوافع هذه المقاومة وما هي الأسس المستندة إليها لمحاولة مواجهة ذلك (القصيمي، 2008، ص91).

ومن هذا المنطلق وإيماناً من فريق البحث بأهمية التعرف على أسباب مقاومة التغيير التنظيمي، والدور الذي يلعبه في التأثير على قرارات المنظمة، حيث من الممكن أن يكون عقبة أمام المنظمة للتقدم والتطور في المجالات المختلفة ما لم يتم التعامل مع هذه الظاهرة بالشكل المطلوب، ارتأى فريق البحث دراسة مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل، حيث تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن أسباب مقاومة التغيير التنظيمي والعوامل المساعدة لها، والإيجابيات والسلبيات الناجمة عن المقاومة، وإستراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير، وتلك الأمور سوف تساعد في التغلب على هذه الظاهرة لما لها نفع لبلدية الخليل وتطورها في المجالات المختلفة.

وارتأى فريق البحث بأن يتم تطبيق الدراسة على بلدية الخليل لأنها تعتبر أكبر مؤسسات المدينة من حيث حجم الأيدي العاملة التي تشغلا وحجم الخدمات التي تقدمها، والمشاريع والأعمال التي تقوم بها. لهذا تعد بلدية الخليل المؤسسة والقوة الرئيسية المحركة لعملية نمو الخليل وتطورها.

وتقديم بلدية الخليل خدمات مميزة في عدة قطاعات أهمها الكهرباء، والمياه، والطرق، والصرف الصحي، والحفاظ على البيئة والأنبوبة. هذا إضافة إلى خدمات متعددة هامة للمدينة مثل الخدمات الموجهة للقطاع الصناعي والزراعي. كذلك تقدم بلدية الخليل خدمات ثقافية ورياضية متعددة من خلال إنشاء وتشغيل المراكز المتخصصة التي تعنى بكلفة فئات المجتمع. (بلدية الخليل، 2014)

2.1 مشكلة الدراسة

إن أي تغيير في المنظمات لابد أن يتعرض لمقاومة من قبل العاملين فيها، ولذلك ينبغي على إدارة المنظمة معرفة الأسباب الحقيقة والعوامل المساعدة التي تدفع العاملين إلى مقاومة التغيير، وكذلك معرفة الإيجابيات والسلبيات المترتبة على مقاومة التغيير، والاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات المعاصرة في مواجهة مقاومي التغيير.

ومن الممكن تحديد مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما أهم الأسباب التي تدفع العاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة

نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل؟

2. ما أهم العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة

نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل؟

3. ما أهم الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر

مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل؟

4. ما أهم السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر

مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل؟

5. ما أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل ؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية.

2. التعرف على أهم العوامل التي تساعد العاملين على مقاومة التغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

3. التعرف على أهم القوائد المترتبة على مقاومة التغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

4. التعرف على أهم السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

5. التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

4.1 أهمية الدراسة

يسعى فريق البحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأمور الآتية:

1. يأمل فريق البحث باستفادة أصحاب القرار في بلدية الخليل من نتائج ووصيات الدراسة وتطبيقها على أرض الواقع، الأمر الذي يرفع من شأنها في المجتمع.

2. التواصل مع بلدية الخليل على اعتبار أنها واحدة من المنظمات الحيوية المساهمة في تطور وتقدير المجتمع.

3. معرفة بلدية الخليل بأهم الدوافع التي تؤدي إلى مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

5. ما أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية.

2. التعرف على أهم العوامل التي تساعد العاملين على مقاومة التغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

3. التعرف على أهم الفوائد المترتبة على مقاومة التغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

4. التعرف على أهم السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

5. التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل.

4.1 أهمية الدراسة

يسعى فريق البحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأمور الآتية:

1. يأمل فريق البحث باستفادة أصحاب القرار في بلدية الخليل من نتائج ووصيات الدراسة وتطبيقها على أرض الواقع، الأمر الذي يرفع من شأنها في المجتمع.

2. التواصل مع بلدية الخليل على اعتبار أنها واحدة من المنظمات الحيوية المساهمة في تطور وتقدير المجتمع.

3. معرفة بلدية الخليل بأهم الدافع الذي تؤدي إلى مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

4. إنتهاء إحدى متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال المعاصرة في جامعة بوليتكنيك فلسطين.
5. تزويد مكتبة جامعة بوليتكنك فلسطين بدراسة جديدة تتناول موضوع مقاومة التغيير في بلدية الخليل.

5.1 حدود الدراسة

تلخص حدود الدراسة في الأمور التالية:

1. الحدود الموضوعية: إقتصرت هذه الدراسة في التعرف على مقاومة العاملين في بلدية الخليل للتغيير التنظيمي، من حيث أسباب مقاومة التغيير، والعوامل المساعدة لمقاومة التغيير، وإيجابيات وسلبيات مقاومة التغيير، وإستراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير.
2. الحدود الزمانية: قام فريق البحث بالعمل على موضوع البحث من أول شهر أيلول 2014 وحتى شهر أيار 2015.
3. الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل في محافظة الخليل.

6.1 الهيكل التنظيمي للدراسة

يتكون البحث من خمسة فصول وهي على النحو التالي:

1. الفصل الأول (الإطار العام للدراسة) :
ويشمل المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، ومحددات الدراسة، والهيكل التنظيمي للدراسة، ومصطلحات الدراسة.
2. الفصل الثاني (الإطار النظري والدراسات السابقة) :
ويتضمن المقدمة، ومفهوم التغيير التنظيمي، وأسباب لجوء المنظمات للتغيير، وأهداف التغيير التنظيمي، ومستويات التغيير التنظيمي، وتعريف مقاومة التغيير التنظيمي، و مجالات التغيير التنظيمي، والقوى المقاومة للتغيير التنظيمي، ومراحل مقاومة التغيير التنظيمي، والعوامل المساعدة في مقاومة التغيير التنظيمي، وأشكال مقاومة التغيير التنظيمي، وأساليب مقاومة التغيير التنظيمي، وأسباب مقاومة التغيير التنظيمي، ومصادر التي يعتمد عليها مقاومي التغيير، واستراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي، ومصادر التي يعتمد عليها مقاومي التغيير،

والمبررات التي يستخدمها مقاومي التغيير التنظيمي، وبالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع مقاومة التغيير التنظيمي.

3. الفصل الثالث (منهجية الدراسة) :

ويتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدوات جمع البيانات والمعلومات، وصدق الأداة، وثبات الأداة، ومكونات الدراسة، ومجتمع الدراسة، والمعالجة الإحصائية للبيانات.

4. الفصل الرابع (مناقشة أسئلة الدراسة) :

ويتضمن هذا الفصل البيانات التي تم البحث فيها، بالإضافة إلى تفريغ الاستبانات، وعرض النتائج، وتحليلها.

5. الفصل الخامس (النتائج والتوصيات) :

ويتضمن هذا الفصل النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذا البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

✓ المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

✓ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري للدراسة

1.1.2 المقدمة

يُعد مفهوم التغيير من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى الوقت الحاضر حتى إنه أصبح إحدى السنن المسلّم بها، وحقيقة من حقائق المجتمع الإنساني؛ إذ لا يُعقل وجود مجتمع ساكن تماماً، مهما كانت درجة بدائته أو تخلفه. ولذا، فإن الباحث المتعمق في دراسة المجتمع يلاحظ مثلاً كيف تتغير القيم من عصر إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر؛ بل في المجتمع الواحد نفسه. ومصداق ذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل والذي كان يُعد حتى عهد قريب خروجاً عما هو مألف؛ أمّا الآن، فأصبح أمراً طبيعياً ومائلاً. ولم يقتصر التغيير على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما تعداها بوضوح وسرعة إلى أساليب الإنتاج مثل حلول الوسائل التكنولوجية الحديثة في معظم مجالات العمل محل الأيدي العاملة (حريم، 2004، ص363).

وقد يتضح ذلك أيضاً على مستوى المنظمات التي بقيت تشهد تغيرات مستمرة، ولم تبق ساكنة. وذلك لأن البيئات التي تقع فيها المنظمات تعيش تغيرات مستمرة، مما يستوجب على تلك المنظمات أن تستجيب للتغيرات البيئية، والتي تشمل التغيرات السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، وثقافية، وتقنية. كما أن المنظمات تشهد تغيرات بسبب عوامل داخلية وتقاوت درجة التغيير من منظمة لأخرى بتفاوت مدى التغير في بيئتها من ناحية، ومقدرتها على الإستجابة لهذا التغير، من ناحية أخرى ولكنها إجمالاً تعيش حالة التغيير. كما أن التغيير يمكن أن يكون صدفة، وقد يكون نتيجة جهد واع ومحظط (حريم، 2004، ص363).

ويمكن القول بأن التغيير كظاهرة حياتية مرتبطة إرتباط وثيق مع الزمن(الوقت) كما أن إخضاع هذه الظاهرة للبحث العلمي والضبط والتجريب ولوظائف الإدارة المختلفة يساعد إلى حد كبير في السيطرة على إتجاه التغيير ومداته وكيفية حدوثه ويصبح عندها التغيير مبرمجاً كهدف يمكن تحقيقه، أي أن التغيير يصبح مداه ووقت حدوثه ضمن إمكانيات المنظمات وأسير إرادتها تفرضه ولا يفرض عليها وتنقرر حدوثه في الوقت والمكان المناسبين (الصيرفي، 2006، ص7).

ومن الجدير بالذكر أن المنظمات في القرن الواحد والعشرين تشهد تغيرات بيئية جذرية ومتسرعة بشكل ملحوظ لم تشهدها من قبل، سواء من حيث الكم، أو النوع ، أو السرعة. فالبيئة أشبه ما توصف بالبيئة المضطربة غير المستقرة، وظاهرة التغيير تمتد إلى جميع الأنشطة وال المجالات التي لم يسبق أن شهدت تغير كبير في القرون الماضية مثل تغير في إتجاهات وميول المستهلكين، وأدواتهم، وتغير البيئة التافسية.

هذا كله يضع تحديات ومتطلبات كبيرة أمام المديرين والمسؤولين في هذه المنظمات والذين غالباً ما يكونوا المبادرين بالتغيير. فكيف يستطيع المدير مواجهة هذه التغيرات وكيف يستطيع التكيف والتأقلم مع هذه التحديات ويحافظ على استمرارية بقاء المنظمة وضمان نجاحها وفاعليتها، وإزدهارها ونموها، في ظل القوى والمؤثرات الكبيرة التي تحيط بها. (حريم، 2004، ص363)

كما أن التغيير أمر حتمي فإن مقاومة التغيير كذلك أمر حتمي لا مناص منه، وهذا يضع تحدي آخر أمام المبادرين للتغيير بالمنظمة، فالإنسان بطبيعته يميل إلى مقاومة التغيير للوضع الراهن لما قد يسببه ذلك من إرباك وإزعاج وقلق وتوتر داخلي في نفس الفرد، نظراً لعدم تأكده من النتائج المتترتبة على التغيير والتي قد تكون حسب إدراكه ضارة برغباته وحاجاته.

فمقاومة التغيير من قبل الأفراد أمر طبيعي سواء على المستوى الشخصي، أو على مستوى المنظمات ينبغي مراعاته والتبؤ بشكله، والتحكم به حتى تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها من برنامج التغيير (حريم، 2004، ص384).

2.1.2 مفهوم التغيير التنظيمي

يمثل التغيير تحركاً ديناميكياً، بإتباع طرق، وأساليب مستحدثة، ناجمة عن الإبتكارات المادية، والفكرية، لجل بين طياته وعود وأحلام للبعض، وندم وألام للبعض الآخر، وفق الاستعداد الفني، والإنساني، وفي جميع الأحوال إن التغيير ظاهرة يصعب تجنبها. وكذلك فإن التغيير يمس حياة الجميع من قدر لهم الحياة من أفراد، ومنظمات إنسانية على اختلاف أنواعها، وتفاوت أحجامها. وقد يكون التغيير منتجاً وبناءً، بما يعود بالفائدة المرجوة على ذوي المصلحة، كما قد يكون معوقاً، وهاماً، وذلك وفقاً للطرق

والأساليب، ومدى الأخذ بأسباب النجاح لمجهودات التغيير من قبل ذوي المعرفة والخبرة، والاستعداد الجيد لتحقيق الأهداف المنشودة.

والتحديث كما هو عملية تحليل الماضي لاستبطاط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل، ويشمل التحرك من حالة حاضرة إلى حالة انتقالية حتى نصل إلى الحالة المنشودة في المستقبل. والتغيير هو ناتج تفاعلات ظاهرة وباطنة تحدث بشكل عشوائي أو مخطط، ومن ثم فهو ظاهرة ملائمة للحياة وللوجود الإنساني، وبالتالي فهو مرتبط بقوى التغيير وبمقدار غفوتها وانطلاقتها، وقدرتها على التأثير على هيكل وبنية وأداء الكيان الإداري. كما يمكن تعريف التغيير بأنه ناتج الجهد البشري في محاولاته لإصلاح واقعه، وللتغلب على المشاكل والقيود التي تحد من إشباعه لاحتياجاته. كما يمكن وصف التغيير بأنه تيار متدفق يندفع إلى الأمام في اتجاه معين، وأنه تيار فهو لا يعرف السكون، ولا يعرف الجمود، بل قد يكون تياراً عنيفاً صاحباً.

ومن هنا أيضاً يمكن تعريف التغيير بأنه نسق منظم من الجهود البشرية نحو الصدام مع القيود والمحددات القائمة وإزالتها، والتأثير عليها من أجل تحقيق عدة مصالح هامة تتم مع إرساء نظم جديدة وأشكال جديدة من العلاقات. (الخضيري، 2003، ص16)

3.1.2 التغيير العارض والتغيير المخطط (Non planned And Planned Change)

سيتم في هذا الجزء التعرف على الفرق بين التغيير العارض والتغيير المخطط حيث أنه في ظل ظاهرة التغيير الكبير والمتسارع في شتى المجالات ينبغي على المديرين السعي الجاد لإدارة عملية التغيير من خلال الجهود الوعية والمتواصلة لترقب ورصد التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، و تحديد التغيرات الالزامية، وتنفيذ ومتابعة برامج التغيير التي تضعها المنظمة لتحقيق أهدافها وهذا ما يعرف بالتغيير المخطط.

أما التغيير غير المخطط - يطلق عليه البعض تغير - يحدث طوعاً و تلقائياً، بصورة طبيعية أو عشوائية دونما إهتمام من جهة معينة. وقد يكون ضاراً ومدمراً أو مفيداً بالنسبة لمنظمة معينة. وهذا

النوع من التغيير ينبغي على المنظمات أن تتجنبه لكونه ذو مخاطرة عالية ويفتقد لعملية التخطيط (حريم، 2004، ص364).

4.1.2 أسباب لجوء المنظمات إلى التغيير

إن التغيير التنظيمي لا يحدث عفويًا أو تلقائيًا وإنما هناك أسباب تدفع بالمنظمة إلى إحداث هذا التغيير، ومن هذه الأسباب، الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية :

1) الأسباب الداخلية :

وهي الأسباب المرتبطة بطبيعة المنظمة وسياستها وهيلها وأساليبها المستخدمة لمعالجة المشاكل وإجراءاتها المتّعة للوصول إلى أهدافها: (قويدر، 2011 ، ص3)

1. الحفاظ على حيوية المنظمة: إن التغيير التنظيمي يبعث روح التفاؤل في النفوس فيعمل التغيير على تفجير الطاقات الفردية والجماعية على شكل أفكار وإقتراحات ويزداد الإحساس بأهمية الانتماء والمشاركة الإيجابية في المنظمة ، وبالتالي تزول السلبية وعدم الاهتمام واللامبالاة الناجمة عن الجمود وعدم التغيير لمدة زمنية قد تكون طويلة.

2. المبادرات والطموحات الشخصية: يحدث التغيير أحياناً عندما يحس الشخص بأنه يحوز على أفكار جديدة وقيمة فيقوم بتطبيقها على أرض الواقع، وتظهر هذه الطموحات والمبادرات عند المديرين و المسؤولين أكثر من غيرهم.

3. البحث عن الإرتقاء والتقدم: يعتبر التطوير والتحسين في كل المجالات أحد الأهداف الأساسية في المنظمة، مثل زيادة الإنتاجية ، والبحث عن الفوائد والأرباح ، وتحسين وضع الأفراد ماديًّا ومعنويًّا.

4. تغيير أهداف المنظمة: إن أي تغيير جزئي أو كلي يمس تغيير الأهداف يؤدي حتماً إلى إجراء تغييرات في البناء التنظيمي، سواء بإحداث وحدات عمل جديدة تلبّي متطلبات أهداف التنظيم الجديد أو العكس ، مما ينبع عنه استخدام وسائل مادية ومالية وبشرية مكافئة لتحقيق تلك الأهداف.

5. رفع مستوى الأداء: إذا لم تبادر المنظمة إلى التغيير فإن مستوى الأداء لديها سيؤول تدريجياً نحو الإنفاض، وبالتالي فإن التغيير يؤدي إلى درجة مرضية من الأداء، من خلال إكتشاف نقاط الضعف لمعالجتها أو من خلال معرفة نقاط القوة لتأكيدتها وتمكينها.
6. حيارة المنظمة على موارد إضافية: هذا يمكن المنظمة من استخدام هذه الموارد في إنجاز هيكل جديدة مثل المراكز الصحية للعاملين أو دور حضانة لأولادهم، أو تستثمر هذه الموارد في عمل برامج لتدريب العاملين وإجراء دورات توجيهية وتدريبية لرفع كفاءتهم.
7. التطور التقني والآلة: إن تطور تقنية المعلومات من حاسوب وألات يدفع بالمنظمة إلى إنجاز أعمالها بأسرع وقت ممكن، وأكثر إستجابة لطلبات الزبائن، حيث أصبح بإمكان المنظمة أن تطور وتنتج وتوزع منتجاتها في مدة زمنية قياسية مقارنة بما كانت تقوم به في الماضي.
8. مواكبة المحيط والمتغيرات: يحدث التغيير في المنظمة حتى تستطيع التكيف مع المتغيرات البيئية الجارية وما تواجهه من ظروف مختلفة، وموافق غير مستقرة، وبينها تفاعل فيها الكثير من الأفكار والإتجاهات والصراعات والقوى والمصالح.
9. إعادة هيكلة المنظمة: هذا يفرض على المنظمة زيادة أو خفض المستويات التنظيمية والإدارية وما يتبع ذلك من زيادة أو خفض الموارد المادية والمالية والبشرية .
10. النمط السلوكي للعاملين: مثل كثرة الغيابات، والإضرابات، والفووضى، والتخرّب، وارتفاع معدل الدوران في المنظمة.
11. مشاكل عملية: وهي تلك المشاكل التي تظهر في الإتصال، وفي إتخاذ القرارات وتعكس آثارها على مردود المنظمة فيصبح التغيير هو الخيار المفضل لمعالجة تلك المشاكل.
12. الحاجة الملحة إلى تقليل التكاليف بشكل كبير وملحوظ.

٢) الأسباب الخارجية :

إن المنظمة ليست منعزلة عما يحيط بها من تغيرات بل هي تتفاعل بشكل مستمر مع البيئة الخارجية سواء كانت بيئه إقتصادية أو تشريعية أو سياسية أو إجتماعية وغيرها ، وهذا ما نشير إليه في النقاط الآتية:(قويدر،2011،ص4)

١. القوانين والتشريعات الحكومية : ينبعي أن تغير وتكيف المنظمة حسب القوانين والتشريعات

التي تصدرها الحكومة في كل بلد، ويجب عليها أن تستجيب لأبعاد التغيرات الحاصلة في هذه

القوانين والتشريعات، مثل القوانين المرتبطة بالبيئة أو التي تدافع عن حقوق المستهلك.

٢. المنافسة: حتى تبقى المنظمة مستمرة وناجحة في أعمالها لابد من حماية نفسها وتغير حسب

ظروف المنافسة التي تواجهها، فتكون على إستعداد ويقظة لتطوير منتجات جديدة وبسرعة

وتسويقها في مدة وجيبة ،وتعتمد على دورات إنتاج قصيرة الأجل وتقنية متقدمة لضخ أكبر كمية

من المنتجات الجديدة ،كما تعتمد على فريق عمل قادر على الإستجابة للمتطلبات السريعة

ويتمتع بروح البحث والتطوير والتكييف مع الظروف المتغيرة.

٣. الظروف الإقتصادية: في كثير من الأحيان تجد المنظمة نفسها محاطة بأحوال إقتصادية غير

مستقرة فالتأثير والمرونة في التعامل مع هذه الظروف يعتبر المخرج الوحيد لها ،مثل انهيار

أسواق الضمان أو التأمين ،والكساد ،أو التوسيع في الإنتاج ، وإرتفاع أسعار الفائدة ،أو إرتفاع

أسعار شراء المواد والأدوات ، والإحتكارات ، والشخصية ، كل هذه العوامل تؤدي إلى تأثر

العديد من المنظمات بشكل أو بآخر وتكون المنظمة أمام إحداث التغيير فيها لخلق التوازن في

إطار أنشطتها مع هذه المستجدات والظروف.

٤. السياسات العالمية: تتأثر المنظمة بشكل أو بآخر بالسياسات العالمية سواء كانت إقتصادية أو

سياسية مثل العولمة ، و تحول الإقتصادات الإشتراكية إلى اقتصاد السوق ، والإنقلابات ،

والمقاطعة الاقتصادية الدولية للبلد الذي لا يحترم حقوق الإنسان ، وإرتفاع درجة المخاطرة. كل

هذه العوامل وغيرها تدفع بالمنظمة إلى تبني التغيير حتى تكيف مع الوضع الجديد .

5. المتغيرات الإجتماعية والثقافية والحضارية: وتتضمن القيم، والأعراف، والتقاليد، والتطورات الثقافية والحضارية، والمتغيرات التربوية في المجتمع. فعلى المنظمة أن تستجيب لهذه المتغيرات بإحداث تغييرات في أعمالها وأنشطتها بهدف الملائمة والانسجام.

6. التغيرات في أذواق وحاجات الزبائن: بما أن المنظمة تنتج للزيون وللسوق وليس لنفسها، فإن عليها أن تكون ذات صلة بالتغييرات التي تحدث في أذواق المستهلكين من أجل إنتاج سلعة أو خدمة تتناسب مع هذه الأذواق.

7. التغيرات التكنولوجية: إن التطور والتغير التكنولوجي الحاصل من فترة لأخرى يحتم على المنظمة الأخذ بها، وإلا ستتأخر عن مثيلاتها من المنظمات في ميدان تحسين الإنتاج وتسهيل تنفيذ الأعمال، وبالتالي فإن إدخال التكنولوجيا المتطورة يؤدي إلى إدخال تغييرات تنظيمية في المواد والعنصر البشري.

5.1.2 أهداف التغيير التنظيمي

إن أية منظمة تصمم وتبث عن التغيير وتضع البرامج لذلك فهي تسعى إلى انجاز الأهداف التي رسمتها لنفسها، ومن أهداف برامج التغيير التنظيمي: (الصيرفى، 2006، ص 19)

1. زيادة مقدرة المنظمة على التعامل مع البيئة المحيطة بها، وتحسين قدرتها على البقاء والنمو.

2. زيادة قدرة المنظمة على التعاون بين مختلف المجموعات المتخصصة من أجل إنجاز أهداف المنظمة.

3. مساعدة الأفراد على تشخيص مشكلاتهم، وتحفيزهم لإحداث التغيير والتطويرالمطلوب.

4. تشجيع الأفراد العاملين على تحقيق الأهداف التنظيمية، وتحقيق الرضى الوظيفي لهم.

5. الكشف عن الصراع بهدف إدارته وتوجيهه بشكل يخدم المنظمة.

6. بناء جو من الثقة والإفتتاح بين الأفراد العاملين والمجموعات في المنظمة.

7. تمكين المديرين من إتباع أسلوب الإدارة بالأهداف بدلاً من أساليب الإدارة التقليدية.

5. المتغيرات الإجتماعية والثقافية والحضارية: وتتضمن القيم، والأعراف، والتقاليد، والتطورات

الثقافية والحضارية، والمتغيرات التربوية في المجتمع. فعلى المنظمة أن تستجيب لهذه المتغيرات بإحداث تغييرات في أعمالها وأنشطتها بهدف الملازمة والانسجام .

6. التغيرات في أدوات وحاجات الزبائن: بما أن المنظمة تنتج للزيون وللسوق وليس لنفسها، فإن عليها أن تكون ذات صلة بالتغييرات التي تحدث في أدوات المستهلكين من أجل إنتاج سلعة أو خدمة تتناسب مع هذه الأدوات.

7. التغيرات التكنولوجية: إن التطور والتغير التكنولوجي الحاصل من فترة لأخرى يحتم على المنظمة الأخذ بها، وإلا ستتأخر عن مثيلاتها من المنظمات في ميدان تحسين الإنتاج وتسهيل تنفيذ الأعمال، وبالتالي فإن إدخال التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى إدخال تغييرات تنظيمية في المواد والعنصر البشري.

5.1.2 أهداف التغيير التنظيمي

إن أية منظمة تصمم وتبث عن التغيير وتضع البرامج لذلك فهي تسعى إلى انجاز الأهداف التي رسمتها لنفسها، ومن أهداف برامج التغيير التنظيمي: (الصيرفي، 2006، ص 19)

1. زيادة مقدرة المنظمة على التعامل مع البيئة المحيطة بها، وتحسين قدرتها على البقاء والنمو.

2. زيادة قدرة المنظمة على التعاون بين مختلف المجموعات المتخصصة من أجل إنجاز أهداف المنظمة.

3. مساعدة الأفراد على تشخيص مشكلاتهم، وتحفيزهم لإحداث التغيير والتطوير المطلوب.

4. تشجيع الأفراد العاملين على تحقيق الأهداف التنظيمية، وتحقيق الرضى الوظيفي لهم.

5. الكشف عن الصراع بهدف إدارته وتجويده بشكل يخدم المنظمة.

6. بناء جو من الثقة والإفتتاح بين الأفراد العاملين والمجموعات في المنظمة.

7. تمكين المديرين من إتباع أسلوب الإدارة بالأهداف بدلاً من أساليب الإدارة التقليدية.

8. تغيير سلوكيات الأفراد العاملين بالمنظمة لتسجم مع التغيرات التي حدثت في الظروف المحيطة بالمنظمة.

9. إدخال التقنية الحديثة في النظام التكنولوجي للمنظمة بطريقة سلية يقبلها الأفراد، وإجراء التعديلات اللازمة في نظمها الداخلية والمطلوبة لإنجاح التغيير التكنولوجي.

10. تطوير إجراءات العمل في المنظمة بشكل يساعد على تبسيطها، وأدائها في أقل وقت ممكن.

11. تغيير الأنماط القيادية في المنظمة من أنماط بيرورقراطية إلى أنماط مهتمة بالعاملين، وتدعوا إلى مشاركتهم في إتخاذ القرار.

6.1.2 مجالات التغيير التنظيمي

ويمكن تصنيف مجالات التغيير التنظيمي التي يحدث فيها التغيير على النحو التالي:
(القلبي، 1995، ص 1)

1. تغيير الأعمال والأنشطة التي يقوم بها الأفراد وذلك بالخلص من بعضها أو بإسحاق بعض

العمليات الجديدة وأهم الطرق التي تستخدم في ذلك هي الهندسة (Business process re-engineering)

.

2. تغيير الموظفين القائمين بأعمالهم وذلك بعملية التسريح لبعضهم أو تطوير مهاراتهم ليشغلوا مهامات أوسع من خلال تدريبهم.

3. تغيير الإمكانيات والقدرة أو السعة الإنتاجية للمنظمة بالحصول على نوعيات جديدة من الموارد.

4. إحداث تغييرات في أنظمة العمل والإجراءات المتتبعة في عمليات المنظمة بهدف توفير الوقت والموارد التنظيمية الأخرى المستخدمة في أداء واجبات المنظمة.

5. تغيير الإستراتيجيات الحاكمة للمؤسسة والرسالة (Mission)، والرؤية (Vision) ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع التغيير حرجاً وصعوبة ويجد أن يكون طويلاً المدى حتى يكون فعالاً وهذا النوع من التغيير يتطلب إحداث بعض تغييرات في المجالات السابقة، وكذلك الأمر

8. تغيير سلوكيات الأفراد العاملين بالمنظمة لتسجم مع التغيرات التي حدثت في الظروف المحيطة بالمنظمة.

9. إدخال التقنية الحديثة في النظام التكنولوجي للمنظمة بطريقة سلية يقبلها الأفراد، وإجراء التعديلات اللازمة في نظمها الداخلية والمطلوبة لإنجاح التغيير التكنولوجي.

10. تطوير إجراءات العمل في المنظمة بشكل يساعد على تبسيطها، وأدائها في أقل وقت ممكن.

11. تغيير الأنماط القيادية في المنظمة من أنماط بيرورقراطية إلى أنماط مهتمة بالعاملين، وتدعو إلى مشاركتهم في إتخاذ القرار.

6.1.2 مجالات التغيير التنظيمي

ويمكن تصنيف مجالات التغيير التنظيمي التي يحدث فيها التغيير على النحو التالي:
(القلبي، 1995، ص 1)

1. تغيير الأعمال والأنشطة التي يقوم بها الأفراد وذلك بالخلص من بعضها أو إدخال بعض العمليات الجديدة وأهم الطرق التي تستخدم في ذلك هي المندرة (Business process re-engineering).

2. تغيير الموظفين القائمين بأعمالهم وذلك بعملية التسريح لبعضهم أو تطوير مهاراتهم المنشورة بمقدمة من خلال استخدام مهامات أوسع من خلال تدريبهم.

3. تغيير الإمكانيات والقدرة أو السعة الإنتاجية للمنظمة وذلك بإحداث تغييرات في أنظمة العمل والإنتاج (Individual-Organization Interface).

4. إحداث تغييرات في أنظمة العمل والإنتاج (Individual-Organization Interface) وذلك بتغيير ورثبات الموارد التنظيمية الأخرى بما يناسب الوظائف أو المهام بشكل يتناسب مع قدرات ورغبات

5. تغيير الإستراتيجيات الحاكمة وذلك بتغيير وظيفة معينة أو الإجراءات الخاصة بها ، ويتم هذا النوع من خلل إتباع نمط (Concern With Personal Work Style) على نمط العمل الفردي (Concern With Personal Work Style).

النوع من المنهجية التي يتم من خلالها إتباع نمط العمل الفردي وذلك بتغيير وظيفة معينة أو الإجراءات الخاصة بها ، ويتم هذا النوع من خلل إتباع نمط (Concern With Personal Work Style) على نمط العمل الفردي (Concern With Personal Work Style).

يتطلب إحداث بعض التغييرات في الثقافة التنظيمية (Organizational culture) لذلك يعتبر هذا النوع من التغيير ذو مخاطرة عالية.

كما يمكن النظر إلى الجوانب التي يمكن إحداث التغيير فيها كالتالي : (الصيري، 2006، ص 19)

1. الجوانب التشريعية: مثل الأنظمة، والقوانين.
2. الجوانب التنظيمية: مثل الهياكل وال العلاقات ، وتوزيع السلطة والمسؤولية ، وتفويض الصلاحيات.
3. الجوانب المتعلقة بأساليب العمل: مثل خرائط سير العمل، وخرائط سير الإجراءات.
4. التصميم المادي والهندسي للمكاتب وأماكن العمل والإنتاج.
5. الجوانب الإنسانية: وهي كل ما يتعلق بالعنصر البشري من القيم، وال العلاقات، والاتصالات، والحوافز ، والقيادة وغيرها.

7.1.2 مستويات التغيير التنظيمي

يمكن تقسيم التغيير على أساس ما تشمل عليه جهود التغيير إلى الأنواع التالية:
(القريوتي، 2012، ص 361)

1. التغيير على مستوى المنظمة (System Wide Approach) ويتمثل هذا النوع من التغيير بالشمول، إذ يشمل كافة المستويات الإدارية ويتم عادةً من خلال استخدام المسوحات لواقع المنظمة وإجتماعات المكاشفة.
2. التغيير على مستوى التفاعل بين الفرد والتنظيم (Individual-Organization Interface) يشتمل هذا النوع من التغيير على إعادة تصميم الوظائف أو المهام بشكل يتناسب مع قدرات ورغبات العاملين.
3. التغيير على نمط العمل الفردي (Concern With Personal Work Style) يتمثل هذا النوع بتغيير وظيفة معينة أو الإجراءات الخاصة بها ، ويتم هذا النوع من خلال إتباع نمط المشورة والإستعانة بطرف ثالث لتقديم الخبرة بكيفية التعديل على أنماط العمل.

والآن بعد أن تم الحديث عن مفهوم التغيير التنظيمي، والتفرق بين التغيير العارض والتغيير المخطط وتوضيح أسباب لجوء المنظمات إلى التغيير، وأهداف التغيير التنظيمي، ومجالات ومستويات إحداث التغيير التنظيمي.

سيتم في الجزء التالي التعرف على مفهوم مقاومة التغيير التنظيمي، والقوى المقاومة للتغيير التنظيمي، ومراحل مقاومة التغيير التنظيمي، وبعض العوامل المساعدة لمقاومة التغيير التنظيمي، وأسباب مقاومة التغيير التنظيمي، وأشكال مقاومة التغيير التنظيمي، وأساليب التعامل مع ظاهرة مقاومة التغيير التنظيمي، وإستراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي، والمصادر التي يعتمد عليها مقاومي التغيير، وأخيراً المبررات التي يستخدمها مقاومي التغيير.

8.1.2 تعريف مقاومة التغيير التنظيمي

ويمكن تعريف مقاومة التغيير على أنها "امتياز الأفراد عن التغيير أو عدم الامتثال له بالدرجة المناسبة والرکون إلى المحافظة على الوضع القائم" وفي هذا السياق أشار الأعرجي أن المقاومة قد تأخذ شكلا آخر و ذلك بأن يقوم الأفراد بإجراءات مناقضة أو مناهضة لعمليات التغيير، وهذه المقاومة قد لا تكون سلبية في أغلب الأحوال بل إيجابية وتمثل إيجابية المقاومة عندما يكون التغيير المقترن سلبياً بمعنى أن الفوائد المتحققة منه أقل التكاليف المدفوعة وعدم الامتثال له يصب في مصلحة الإدارة (دراوش، 2011، ص 2). كما يمكن تعريفها بأنها "ذلك التعبير الظاهري المتمثل بالرفض العلني أو الرفض المبطن لعملية التغيير، كما أنها ظاهرة طبيعية كما هو الحال بالنسبة للتغيير نفسه". (جرادات، وأخرون، 2013، ص 268).

ويشار هنا إلى أن مقاومة التغيير لا تعتبر دائماً ظاهرة سلبية فقد تكون دافعاً للمسؤولين للتفكير في التغيير بشكل أعمق، وقد تكون تحذيراً للإدارة العليا بوجود بعض جوانب القصور فيما يقومون فيه وفي هذه الحالات يمكن للإدارة أن تستفيد من هذه الظاهرة من خلال تعديل ما تقوم به. أما عندما نتحدث عن المقاومة السلبية للتغيير فهي تكون عندما يكون التغيير ذو طابع ايجابي ويعود بفوائد على المنظمة

وموظفيها فعند حدوث المقاومة تكون سلبية وهذا ما تسعى المنظمات الى تجنبه (جرادات، وأخرون، 2013، ص 269).

9.1.2 القوى المقاومة للتغيير التنظيمي

يمكن تصنيف القوى المقاومة للتغيير إلى أربع مستويات رئيسية: (جرادات، وأخرون، 2013، ص 270)

1. القوى المقاومة للتغيير على المستوى التنظيمي: و التي تمثل بالهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية، واستراتيجيات المنظمة.
2. القوى المقاومة للتغيير على المستوى الوظيفي: والتي تمثل بالتوجهات المختلفة بين الوحدات، والصراع التنظيمي.
3. القوى المقاومة للتغيير على مستوى الجماعة: والمتمثلة بالقيم الجماعية، والتماسك الجماعي، والتفكير الجماعي.
4. القوى المقاومة للتغيير على مستوى الأفراد: والمتمثلة بعادات الفرد، والأمن الوظيفي، والخوف من المجهول، والانحياز الذهني.

10.1.2 مراحل مقاومة التغيير التنظيمي

من الجدير بالذكر إلى أن هناك عدة أمور تمر بها ردود أفعال العاملين إتجاه أي عملية تغيير، والتي تمثل أساساً بما يأتي: (جرادات، وأخرون، 2013، ص 283)

1. الصدمة (Shock): وهي شعور حاد بعدم إتزان نتيجة المفاجأة التي يتعرض العاملون لها نتيجة إجراء التغيير، وعدم القدرة على التصرف إزاء ذلك.
2. عدم التصديق (Non-ratification): وهو شعور بعدم واقعية أو عدم موضوعية السبب في إقرار التغيير، وبالتالي التشكيك وعدم التصديق في التوایا الحقيقة وراء التغيير.
3. الذنب (Guilt): وهي شعور الفرد بأنه قام بخطأ ما يتطلب التغيير الذي حدث وهذا الشعور يسهل على الإدارة عملية إجراء التغيير.

4. الإسقاط (Projection): قيام الفرد بتأنيب فرد آخر على التغيير الذي حدث، متهمًا إياه أنه كان السبب وراء ذلك التغيير لسوء تصرفه مثلاً، مع إقتناع ذلك الشخص أنه نفسه كان السبب في ذلك لكنه يحاول هنا أن يسقط خطأه على الآخرين.

5. التبرير (Justification): يعني قيام الفرد بوضع أسباب ومبررات لعدم قبول التغيير المقترن والمنوي تنفيذه.

6. التكامل (Integration): وهو قيام الفرد بإحتواء التغيير وتحويله إلى مزايا يتمتع بها هو أو النظام الذي يعمل به.

7. القبول (Acceptance): وهو خضوع أو تحمس الفرد للوضع الجديد بعد التغيير نتيجة قبوله له.

11.1.2 عوامل مساعدة لمقاومة التغيير التنظيمي

من الجدير بالذكر أن هناك عدة عوامل تزيد من مقاومة التغيير، إذ أن نفس برنامج التغيير قد يلقى قبولاً في منظمة بينما يتعرض لمقاومة في منظمة أخرى، من هذه العوامل ما يلي:(جرادات، وأخرون، 2013، ص275)

1. نماذج من التغيير الفاشلة التي تمت سابقاً، فعندما تمر المنظمة بمحاولة تغيير فاشلة فإن هذا سينعكس على الخوف من أي عمليات تغيير مستقبلية، وبالتالي تزداد درجة المقاومة للتغيير.

2. ضعف درجة الثقة بين الإدارة والعاملين، فكلما كانت ثقة العاملين في الإدارة كبيرة كلما أدى ذلك إلى تقليل الخوف من التغيير وسيؤدي ذلك إلى جعل العاملين أكثر تقبلاً لوجهة نظر

الإدارة في الحاجة للتغيير، بينما في حالة كانت ثقة العاملين بالإدارة ضعيفة سيؤدي ذلك إلى تزايد درجة مقاومة التغيير لأنه في حال غياب الثقة سيؤدي ذلك إلى إنتشار إفتراضات سوء نية

الأفراد بالإدارة وهذا يجعل الأفراد يتعاملون مع أي عملية تغيير بأنها تهدّد لهم.

3. إذا كان التغيير يتعلق بنظام الحوافز، أو يقلل من الصالحيات، أو يؤثر على العادات، أو يهدد العاملين في المنظمة، في هذه الحالات يشعر العاملون أنهم مهددون من التغيير المحتمل،

الأمر الذي يجعلهم أكثر مقاومة لأي تغيير يمكن أن يمس هذه الجوانب الحساسة بالنسبة لهم.

4. ثقافة عدم تقبل الأخطاء، حيث أن هناك دور مهم لثقافة المنظمة في قبول أو مقاومة عملية التغيير فثقافة المنظمة قد تشجع على التغيير وقد لا تقبله، لأن بعض المدربين لا يقبلون حدوث أخطاء ولا يتفهمون ضرورة مصاحبة أي تجربة جديدة لوسائل وإجراءات عمل جديدة، وهذه الثقافة تجعل العاملين لا يحاولون تغيير أي شيء فهم يحاولون تجنب اللوم أو العقاب، الأمر الذي يدفعهم لمقاومة التغيير.

5. فرض التغيير على الأفراد والجماعات، لأن هذا الإجراء سيجعل الأفراد والجماعات يشككون في

النوايا الحقيقية لعملية التغيير، كما أن ذلك معاكس للكثير من المبادئ الإدارية الحديثة القائمة

على أساس المشاركة والتعاون بين الإدارة والعاملين في إتخاذ القرارات، وكذلك تمكين العاملين

وتقويتهم ليكون لهم دوراً مهماً في صياغة مستقبل المنظمة التي يعملون بها، وعندما تتجاهل

المنظمة هذه الأبعاد وتحاول فرض التغيير على العاملين، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مقاومة

الأفراد والجماعات لذلك التغيير.

6. التنظيم غير الرسمي ودوره في زيادة مقاومة التغيير، ويقصد بالتنظيم غير الرسمي العلاقات

والصداقات التي تنشأ بين العاملين بطريقة عفوية غير مقصودة وفي الفكر الإدراي الحديث،

إإن أهمية التنظيم غير الرسمي لا تقل عن أهمية التنظيم الرسمي، وبالتالي فإن التنظيم غير

ال رسمي يمكن أن يواجه التغيير إذا لم يقتصر به، وفي حالة زيادة قوة هذا التنظيم فإن حجم

ودرجة مقاومة التغيير ستزداد.

12.1.2 أسباب مقاومة التغيير التنظيمي

حاول كثير من الكتاب والباحثين معرفة وتفسير الأسباب التي تدفع الفرد لمقاومة التغيير التنظيمي، وقد أشاروا إلى أسباب وعوامل عديدة ومتنوعة، بعضها ناشئ عن الفرد ذاته ، وبعضها الآخر ناشئ عن

الجامعة التي يكون الفرد عضواً فيها - سواء كانت جماعة رسمية أو جماعة غير رسمية - ، كما يمكن تصنيفها بأسباب شخصية، وأسباب تنظيمية (حريم ، 2004، ص386).

فقد ذكر Shermerhorn وزملاؤه أن أسباب مقاومة التغيير :

1. الخوف من المجهول.
2. الحاجة للأمن والاستقرار.
3. عدم وجود شعور بالحاجة للتغيير.
4. تهديد صالح ومزايا مكتسبة.
5. الإفتقار للموارد.

أما Kinicki,Kreitner يذكرون أن الأسباب التي تدعى الأفراد لمقاومة التغيير هي:

1. المفاجأة والخوف من المجهول.
2. مناخ عدم الثقة.
3. الخوف من الفشل.
4. فقدان المركز أو الأمان الوظيفي.
5. الضغط من الزملاء على الفرد بإتجاه مقاومة التغيير.
6. إرباك التقاليد الثقافية، أو العلاقات الاجتماعية(نقل الموظفين وترقياتهم يربك العلاقات الإجتماعية).
7. تضارب الشخصيات بين المبادرة للتغيير والمقاومة له.

13.1.2 أشكال مقاومة التغيير التنظيمي

يرى الدكتور محمد القربيوي أن هناك أشكالاً عده لمقاومة التغيير ذكر منها على سبيل المثال: تخفيض مستوى الإنتاجية ، والبطء في العمل، والصراعات داخل العمل، ويمكن أن تأخذ مقاومة التغيير شكل المعارضة الحادة لفكرة معينة، وعدم التعاون، وعدم حضور المجتمعات، والصمت، وعدم التفاعل

وتحجب المعلومات، وتأخير وصولها، وإستخدام الصوت المرتفع، وإشارات اليد، والانتقادات، والجدال والتهديد (القريوتي، 1989، ص 173).

تجدر الإشارة إلى أن مقاومة التغيير قد تكون ظاهرة إيجابية للإعتبارات التالية:
(المرسي، 2006، ص 57)

1. تساعد مقاومة التغيير في توفير درجة من الاستقرار والتبنّى بالسلوك، فإذا لم توجد بعض المقاومة فإن السلوك التنظيمي قد يصبح مشوشًا أو عشوائياً.

2. يمكن أن تكون مقاومة التغيير مصدر لإثارة وجهات النظر الفردية والوظيفية مما قد يساهم في التوصل إلى قرارات جديدة، فمقاومة خطة لاعادة التنظيم أو إحداث تغييرات في خطوط الإنتاج قد يولّد نقاشاً صحيحاً حول جدوى تلك الأفكار ومن ثم يساعد في التوصل إلى قرارات تتمتع بالجودة والقبول.

ولكن هناك جوانب سلبية لمقاومة التغيير منها: (المرسي، 2006، ص 57)

1. إعاقة التكيف والقدرة على تحقيق الأهداف أو إنجاز المهام التنظيمية.

2. إن مقاومة التغيير لا يتم التعبير عنها بطرق نمطية أو موحدة، حيث قد يكون ذلك صريحاً كما قد يكون ضمنياً، وقد يكون مباشراً كما قد يكون غير مباشر.

14.1.2 أساليب التعامل مع ظاهرة مقاومة التغيير التنظيمي

هناك العديد من الأساليب التي تعتمدها أو تتبعها المنظمات من أجل التعامل مع مقاومة التغيير التي تزيد المنظمة إحداثه ، وتخالف هذه الأساليب من منظمة لأخرى، غير أنها تشترك بضرورة أخذ رأي العاملين في برامج التغيير ومن هذه الأساليب ما يأتي: (جرادات، وأخرون، 2013، ص 281)

1. إجراء إتصالات مع الموظفين لشرح عملية التغيير وتعتبر هذه العملية في غاية الأهمية لكونها تراعي الجانب الإنساني والإجتماعي للموظفين، وتعتمد على المبادئ الإدارية الحديثة في التعامل مع العاملين بإعتبارهم شركاء في المنظمة وليس فقط مجرد موظفين.

2. العمل من خلال القادة الغير الرسميين لتطبيق التغيير، فمن المعلوم أنه يوجد في المنظمات نوعان من التنظيم، هما: التنظيم الرسمي الذي ينشأ بفعل الانظمة، واللوائح، والتعليمات الرسمية، والتنظيم غير الرسمي الذي ينشأ بفعل الصداقات والمصالح التي تربط العاملين فيما بينهم، وهذا التنظيم غير الرسمي يكون له عادة قادة غير رسميين يتولون قيادة جماعتهم سواء لنشاطات إجتماعية أو غيرها، ويقتضي أعضاء الجماعة بتوجيهات قادتهم، وهنا تتجذر المنظمات للتفاوض مع أولئك القادة من أجل تمرير برامج التغيير.

3. دعم الإدارة العليا لبرامج التغيير، من خلال تشجيع عمليات التغيير والإلتزام بها، وتوجيه المستويات الإدارية الأدنى لتعزيز ثقافة التغيير وجعلها سلوكاً مقبولاً لدى الجميع، وتشجع على تقديم الحوافر للعاملين، كي يتقبلوا التغيير ويدركوا أنه موجه ومدعوم من قبل الإدارة العليا.

4. مشاركة الموظفين في عملية التغيير، من خلال التفاوض وال الحوار وعقد اللقاءات والمناقشات، وعمل ورشات تدريبية تبين مدى أهمية التغيير، وفي كل ذلك يكون للموظفين دور مهم لأنهم عندما يشعرون أنهم يشاركون في جهود التغيير فسيكونون أكثر حرصاً على تنفيذه.

5. توزيع المكافآت على كل من يطبق خطط التغيير المرسومة، حيث يمكن تقديم المكافآت المادية لكل من يطبق خطط التغيير الجديدة، وسيكون هذا حافزاً للموظفين الآخرين كي يطبقوا خطط التغيير للحصول على مثل تلك الحوافر المادية.

6. توفير الموارد المادية والبشرية لعملية التغيير فكل عملية تغيير تحتاج إلى إمكانيات وموارد جديدة، ويجب أن تكون المنظمات التي تريد إحداث برامج التغيير قادرة على توفير هذه الموارد المادية، خاصة تلك المتعلقة بتوفير المواد الخام، والتمويل الازم لذلك، وأيضاً الموارد البشرية المؤهلة والمدرية والقادرة على تنفيذ التغيير الجديد وجعله ممكناً ومتاحاً.

15.1.2 استراتيجيات التعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي

حسب منشورات العالمان (Kotter and Heskett) هناك ستة استراتيجيات للتعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي: (دراوش، 2011، ص3).

1. التعليم والاتصال (Education and communication):

تستخدم هذه الاستراتيجية عندما يكون هناك نقص في المعلومات لدى الأفراد لذلك يميلون إلى مقاومة التغيير وعليه يجب أن توفر إدارة المنظمة أكبر قدر ممكن من المعلومات والتحاليل عن نوع التطوير، وأدواته، وأهدافه وحطته الزمنية، وميزانيته ومزاياها، ويتم ذلك من خلال حلقات التعليم والمناقشة، ومن خلال المذكرات والتقارير، ومن خلال المجتمعات والتي تسعى إلى الإقناع، ومن مزايا هذه الطريقة أنه حينما يتم توفير المعلومات والتحليلات وتتضاح الصورة أمام العاملين ويقتعنون بالأمر فإنهم لن يقاوموا التغيير بل سيميلون إلى تعزيزه ومساعدته في تفديه ونجاحه. وعلى المنظمة أن تعلم أن جهود التعليم والاتصال تحتاج إلى وقت وجهود وتكلفة.

2. المشاركة والادماج (Participation and Involvement):

حينما تحدد المشاكل التي تحتاج إلى تطوير، وتحدد البديل الخاصة بالتطوير، ويتم إتخاذ القرارات الخاصة بالتطوير، وتعد خطط التطوير بمعزل عن مشاركة العاملين المتأثرين بها فلا تنتظر إلا المقاومة والتصدي. وعليه إذا قامت الإدارة بتوفير المعلومات الخاصة بطبيعة المشاكل، وأبعادها وطرق التطوير، وخطتها ومزاياها، بل وأيضاً أن يشاركون في كافة الدراسات والتحليلات والقرارات الخاصة بالتطوير، إذن فهم قد إندمجو في أمور تمسمهم وإشتراكوا في إعداد التطوير بشكل يستحيل أن يقاوموه لأنه كان بإشتراكهم وجهدهم. ولكن يعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى وقت أطول لضمان حسن مشاركة العاملين.

3. الدعم (Support):

ويتم ذلك بأن تقوم الإدارة العليا والتي هي صاحبة الشأن بالتغيير من خلال وكلاء التغيير بتوفير الموارد المناسبة المادية والتي تتمثل بالتعويضات المالية، والمعنوية المتمثلة بالاستماع إلى آراء المسؤولين المعارضين للتغيير وطمأنتهم وتدريبهم. وتحتاج هذه الطريقة إلى وقت وتكلفة عالية.

4. التفاوض والاتفاق (Negotiation and Agreement):

وتشتمل هذه الطريقة عندما يكون لدى مقاومي التغيير القوة فيضطر أصحاب التغيير إلى التفاوض معهم وذلك من أجل التوصل إلى إتفاقيات بين الطرفين فيتسنى لأصحاب التغيير الإستمرار بعملية التغيير بفعالية بعد الإتفاق الذي قد يتضمن تعويضات للمؤسسين مقابل التزامهم بالمهام المطلوبة منهم في برنامج التغيير. تتمثل مشكلة هذه الإستراتيجية أنها مكلفة للإدارة التي تسعى للتغيير وقد تضطر الإدارة إلى تقديم تنازلات.

5. المناورة (Manipulation):

وهي تعني فن التحايل على مقاومي التغيير وإستخدام الحيل السياسية، ولهذه الإستراتيجية عدة أوجه تفزيذية منها تعيين أحد مقاومي التغيير في موقع مهم ضمن برنامج التغيير بهدف الضغط عليه بالمصادقة على البرنامج، أو إستخدام المعلومات الخاطئة، أو الشعارات الهدافه ونشرها بين الموظفين المقاومين للتغيير بهدف تضليل وجهة المعارضة. ومشكلة هذه الإستراتيجية أنها ذات مخاطرة عالية في حال كشف مقاومي التغيير المناورة.

6. الإكراه بالقوة (Coercion):

وتقوم هذه الطريقة على إستخدام المنظمة لقوتها وذلك بأساليب التهديد والعقاب (الحرمان من الترقية، أو عدم صرف التعويضات، أو نقل الموظف إلى فرع آخر بعيد عن مكان سكنه) وتستخدمها المنظمات عادةً عندما تكون الطرف الأقوى، وتعتبر هذه الإستراتيجية ذات تأثير سريع ولكن غير فعال نسبياً على المدى البعيد، ويفضل إستخدام طرق أخرى لمواجهة عملية مقاومة التغيير.

16.1.2 المصادر التي يعتمد عليها مقاومي التغيير

لقد تبين أن من أهم مصادر مقاومة التغيير في المؤسسات والمنظمات، ما يأتي: (الشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية، 2003)

1. مصادر مرتبطة بالشخصية: كالخوف من المجهول، وفضيل الاستقرار، والفهم الانتقائي لما سيحدث، والقلق والإضطراب في العلاقات والعادات والممارسات.
2. مصادر مرتبطة بطريقة إحداث التغيير: مثل الوقت والموارد المتوقرة لتكيف، وإحترام الأفراد والمهارات، ومصداقية عامل التغيير.
3. مصادر مرتبطة بالنظام الاجتماعي: كالإنسجام مع المبادئ (القناعات)، وتماسك النظام، والفوائد والحقوق، والطبيعة المقدسة لأشياء معينة، ورفض غير المألوف.

17.1.2 المبررات التي يستخدمها مقاومي التغيير

أوضح وسائل مقاومة التغيير وأشكالها، وبين أن الذين يقاومون التغيير، يلجؤون لطرق ماكرة، ويتعذرّون بعبارات وحجج معروفة مسبقاً، يمكن تلخيصها، كوسائل وأشكال، كالتالي: (الحمادي، 2014)

1. لا توجد أهداف واضحة لهذا التغيير.
2. هذا التغيير مثالي وغير واقعي.
3. هذا التغيير يخدم مصالح شخصية.
4. هذا التغيير مخالف للمبادئ أو الأصول التي قمنا عليها.
5. هذا التغيير يؤثر على عملنا سلباً، فلا نحن حافظنا على إنجازاتنا، ولا نحن حققنا شيئاً في المستقبل.
6. هذا التغيير جيد، ولكن وقته ليس الآن، أو نحن بحاجة إلى وقت لدراسة هذا التغيير وتحقيقه.
7. هذا التغيير سيُحدث بلبلة لدى العاملين.
8. من يقودون التغيير مشكوك فيهم. (مهاجمة قادة التغيير، بدلاً من مهاجمة التغيير ذاته).
9. هذا التغيير فيه استخفاف بالإنجازات والقيادات السابقة.

10. هذا التغيير لم يُجْرِب في مكان آخر، أو جُرِّب وفشل. وإن كان قد نجح، فيتم التركيز على الفرق بين واقعنا والواقع الآخر.

يتناول هذا المبحث بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة والتي تمكن فريق البحث من الاطلاع عليها، وتقديم ملخص لتلك الدراسات وما قدمته لأدبيات الموضوع، ويبداً بعرض الدراسات العربية أولاً ومن ثم الدراسات الأجنبية.

1.2.2 الدراسات العربية

دراسة ملحم، والإبراهيم، (2008)، بعنوان "استراتيجيات وأسباب مقاومة التغيير في الشركات الصناعية"

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أسباب مقاومة الأفراد العاملين لعملية التغيير واستراتيجيات التعامل معها من وجهة نظر المديرين في الشركات الصناعية الاستخراجية والتحويلية في الأردن، وكيفية الربط والتكميل بين هذه الأسباب والاستراتيجيات، وأثر ذلك على درجة مقاومة الأفراد العاملين لعملية التغيير، وكذلك معرفة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية (الجنس، والอายุ، والمستوى التعليمي) وبعض المتغيرات الوظيفية (عدد سنوات الخبرة، والمستوى الإداري) على طبيعة الاستراتيجيات المستخدمة في التعامل مع ظاهرة مقاومة الأفراد العاملين لعملية التغيير في الشركات الصناعية الاستخراجية والتحويلية في الأردن. ولقد أثبتت الدراسة أن أبرز الاستراتيجيات التي تم استخدامها من قبل المديرين للتعامل مع ظاهرة مقاومة الأفراد العاملين لعملية التغيير كانت إستراتيجية الإكراه الظاهر والضمني وبدرجة ممارسة تقترب من الحد الأدنى للدرجة العالية، في حين احتلت إستراتيجية المشاركة المرتبة الأخيرة من حيث الممارسة. وقد أثبتت الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية (معنوية) للجنس على طبيعة الاستراتيجيات التي تم استخدامها من قبل المديرين للتعامل مع ظاهرة مقاومة العاملين لعملية التغيير باستثناء إستراتيجية الإكراه الظاهر والضمني ولصالح الذكور. وعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية (معنوية) للعمر على طبيعة هذه الاستراتيجيات باستثناء إستراتيجية التفاوض والاتفاق ولصالح المديرين من الفئة العمرية (51 سنة فأكثر). وبينت النتائج أيضاً بأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين تحقيق عملية الربط والتكميل ما بين أسباب مقاومة الأفراد العاملين والاستراتيجيات المستخدمة

مع هذه الظاهرة. ولقد أوصى الباحثان بضرورة تكييف المنظمات مع المتغيرات البيئية الديناميكية المتباينة واستغلال الكفاءات والقدرات، والمؤهلات العلمية التي يتمتع بها المديرون، وأكّد الباحثان على أهمية دراسة وتحليل أسباب مقاومة العاملين للتغيير و اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة. وأوصى الباحثان أيضاً بضرورة تفعيل عنصر الاتصال وتذبذب المعلومات وبضرورة عدم قبول الثقافات التنظيمية السائدة على أنها مسلمات، وأكدا على ضرورة اجراء دراسات مستقبلية باستخدام اساليب منهجية.

دراسة د. خليل حاج (2009)، بعنوان "مقاومة الموظفين للتغيير التنظيمي في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة"

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب مقاومة الموظفين للتغيير، كما هدفت إلى التعرف على الأساليب الإدارية التي تتبعها الإدارة في التغلب على مقاومة التغيير، وتحديد تأثير العوامل демографية على أسباب مقاومة الموظفين للتغيير. ولقد بينت نتائج الدراسة أن من أهم أسباب مقاومة الموظفين للتغيير التنظيمي هو فرض التغيير بالقوة في كل من وزارة المالية، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، وفي كل من وزارة الشباب والرياضة والاتصالات، بالإضافة إلى الخوف من فقدان المكافآت. ومن النتائج أيضاً التي توصل إليها الباحث، هو وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الإدارية في التغلب على مقاومة التغيير وبين أسباب مقاومة الموظفين للتغيير، فكلما زادت الأساليب الإدارية في التغلب على مقاومة الموظفين للتغيير قلت أسباب مقاومة الموظفين للتغيير. وأوصت الدراسة على ضرورة إشراك العاملين في عملية التخطيط وتنفيذ برامج التغيير، ومكافأة المطبقين لخطط التغيير، والإهتمام بموضوع الأجر والمكافآت بشكل عام، والإبعاد عن الأساليب الدكتاتورية في تطبيق التغيير، ومراقبة الجانب الإنساني في تطبيق التغيير، والتعامل مع العاملين، وشرح خطط وأليات التغيير، وتحديد موعد البدء والإنتهاء اللازم لإحداث التغيير.

دراسة أبو تايه (2011)، بعنوان "العوامل المؤثرة في التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي: دراسة تطبيقية على موظفين شركة الاتصالات الأردنية"

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي، وعلى أثر العوامل الهيكيلية، والسلوكية، والديموغرافية في التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي. ولقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقه ذات دلالة إحصائية بين العوامل الهيكيلية والسلوكية مجتمعه والتكيف مع التغيير في المسار الوظيفي حسب تحليل الانحدار المتعدد. كما بينت نتائج تحليل التباين الاحادي بين العوامل المؤثرة في التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي ان هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين جميع العوامل منفردة والتكيف مع التغيير. وقد أوصى الباحث بإجراء مزيد من الدراسات في مجال التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي. أما على المستوى العملي فيوصي الباحث بضرورة بذل مزيد من الاهتمام بالمراكز الوظيفية التي يشغلها الموظفون حيث من شأنه أن يسهم مساهمه فعاله في تحقيق المتطلبات الإنسانية لشاغلي الوظائف.

دراسة اللوزي، موسى (1997)، بعنوان "اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية الأردنية نحو إدارة التغيير"

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الأفراد العاملين في المؤسسات الحكومية في الأردن بشأن مجالات إدارة التغيير المختلفة وعلاقتها بمتغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والعمur، ومسمى الوظيفة والخبرة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجنس بين اتجاهات العاملين نحو جميع مجالات إدارة التغيير، إذ كانت عند الذكور أعلى منها عند الإناث، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات المتزوجين وغير المتزوجين نحو مجال السبيبية، ولم تظهر هذه الفروق بالنسبة لمجالي التكافؤ والاستدلال، وأثبتت النتائج وجود فروق لأثر متغير المؤهل العلمي في مستوى إتجاه العاملين نحو مجالات إدارة التغيير بإستثناء مجال الاستدلال. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن مجال التكافؤ إحتل المرتبة الأولى على مقياس مستوى اتجاه العاملين في المؤسسات الحكومية الأردنية نحو إدارة التغيير، يليه مجال الاستدلال، بينما إحتل مجال السبيبية المرتبة الأخيرة. وأوصت الدراسة أن على الإدارة استخدام مبادئ التعاطف مع

العاملين والتواصل معهم، واشراكهم في التعرف على أسباب التغيير، وتحديد أهدافه، وتحطيط إجراءاته من أجل انجاح التغيير. كما أوصت أنه يجب على الإدارة أن تكون واضحة أسلوب التعامل مع العاملين وتجدد العلاقات معهم، وتشجيع التزامهم لأهداف جديدة وواضحة بتعابير يسهل فهمها وتحقيقها، حتى يتاح لهم الاستعداد لقبلها وتقديم الدعم المناسب لها، ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات للعاملين عن طريق الندوات والمناقشات، واستخدام جميع وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر، وتنمية مهارات الأفراد بإنشاء البرامج التدريبية واستشارة مواهبهم وقدراتهم عن طريق الاهتمام والتشجيع، واتاحة فرص المبادرة والتطوير، وتشجيع الاقتراحات، والمبادرات الابتكارية والإبداعية، وخلق بيئة يتم فيها تقبل مثل هذه الجهود ودراستها ومكافأتها، وتغيير الهياكل التنظيمية القديمة التي ترکز السلطات في أيدي الرؤساء فقط ولا تتيح للعاملين فرص المشاركة والشعور بالانتماء.

دراسة حامد، إياد (2011)، بعنوان "أثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير التنظيمي: دراسة ميدانية على مشفى الهلال الأحمر دمشق"

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم القيادة التحويلية، وعناصرها، وتعريف التغيير التنظيمي، وما أهم المسببات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عملية التغيير، وتعريف أنواع التغيير التي من الممكن أن تحدث داخل المستشفى، ومدى تأثير القيادة التحويلية في عملية التغيير التنظيمي. ولقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين أبعاد القيادة التحويلية والتغيير التنظيمي. ومع إيجابية العلاقة فإن ذلك لا يعني توفر هذه القيادة إجراء التغيير المطلوب وإنما هي علاقة طردية وتعني كلما استخدمت القيادة بعد المناسب أجرت التغيير المناسب سواء كان إيجابياً أو سلبياً. كما وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي موجب بين القيادة التحويلية والتغيير التنظيمي، وإن الأثر الأكبر هو في المسوغات الخارجية للتغيير. من خلال نتائج الوصف لأبعاد القيادة التحويلية في المشفي تبين أنه لا يوجد بعد واضح يستخدم في المشفي على حساب الأبعاد الأخرى، إذ كانت نسبة إجابات المبحوثين متقاربة للأبعاد جميعها. وأوصت الدراسة على التركيز على المسببات الخارجية لعملية التغيير التنظيمي إذا رغبت الإدارة إجراء عمليات تغيير فعلية. والاعتماد على أحد أبعاد القيادة التحويلية أكثر من غيره من أجل التركيز على عملية التغيير التنظيمي. كما وأوصت على

تفويض السلطات لتمكين القيادات الإدارية من تحفيز العاملين، والاهتمام بتكوين أطر إدارية تتخذ من القيادة التحويلية منهجاً لممارسة العمل مما يكون له مردود إيجابي في تحقيق العدالة التنظيمية في مناخ العمل. وأيضاً اختيار القادة الإداريين ممن تتوافر لديهم الخبرة والصفات والخصائص التي تؤثر في المرؤوسين عند قيام إدارة المشفى بالتغيير التنظيمي.

دراسة الرحيم، إيهاد محمود (2007)، بعنوان "التغيير التنظيمي وسيلة المنظمة للبقاء والتكيف: دراسة تطبيقية في شركة المنتجات النفطية"

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تعد أكثر تأثيراً في إحداث التغيير التنظيمي في شركة المنتجات النفطية بما يساهم في تمكين الشركة من إظهار دور فعال في تحقيق التوافق بين المتغيرات الخارجية وما يستلزم من تغييرات داخلية يتطلب اجراءها. وبينت نتائج الدراسة إلى أن الشركة شهدت تغيرات بيئية كبيرة ومتسرعة خلال العقد الأخير من الزمن في الوقت الذي كان على الشركة الاستمرار في القيام بدور فاعل من أجل النهوض في عملياتها بما يؤدي إلى تكيفها والتغيرات السريعة الحاصلة في مختلف الميادين، وبينت أيضاً إلى أن من بين مسببات التغييرات التي آجرتها الشركة هو رغبتها في إدامة استمرار الحياة، وأيضاً أثرت التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية على جوانب معينة في الشركة في حين لم يكن تأثيرها مباشر على عناصر أخرى. وبينت الدراسة أيضاً إلى وجود مؤيدین لعمليات التغيير في الشركة يقابل ذلك وجود معارضین إلا أن وجود المؤيدین يشجع الشركة بشكل أكبر في اجراء عمليات التغيير، كما وأوضحت الدراسة أن العامل التكنولوجي يعد من أبرز العوامل التي ساهمت في احداث التغيرات التي جاءت متوافقة ورغبات الشركة في احداث التغيير. وأوصى الباحث إلى أن اجراء أي تغيير في أي جزء من الشركة يتطلب اتباعه بتغيير وبمستوى معين في اجزاء الشركة الاخرى تبعاً لدرجة وقوع التغيير واتساع آثاره، كما أن إجراء أي تغيير يتطلب أن يرافقه تغيراً مناسباً في السياسات، والبرامج، والإجراءات الشاملة للشركة ككل وذلك لتحقيق التنسق بين واقع التغيير التنظيمي وسعي الشركة لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها. كما وأوصى الباحث عند التفكير بإجراء تغييرات في الشركة بدراسة تحليلية لواقع الضغط البيئي ودرجة قوة النتائج المتحققة من عملية التغيير مع تجنب التغيير في الواقع التي ستؤدي إلى ظهور ردود فعل غير ايجابية ازاء التغيير المطلوب.

حيث تسعى الدراسة إلى تسلط الضوء على ظاهرة مقاومة التغيير التي تعد إحدى الظواهر السلبية التي تسهم في فشل أي جهد للتحول بالمنظمة نحو الأفضل، كما تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة مقاومة التغيير في الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في الموصل وتوجيه جهود الإدارة لاختيار المدخل الإداري المناسب. ولقد بيّنت نتائج الدراسة إلى أن موضوع مقاومة التغيير (أسبابه وأساليب معالجته) حظي باهتمام كبير في دراسات وكتابات العديد من الباحثين بوصفه حلقة وصل بين حالات الفشل والنجاح، إلا أن هناك تبايناً بخصوص مداخل المعالجة. وبينت الدراسة أن هناك تأكيد مستمر على السعي لتخفيض حدة مقاومة التغيير وذلك من خلال ضرورة اختيار المدخل الإداري المناسب بوصفه الأداة الأساسية لمواجهة هذه المقاومة والقضاء عليها أو تحويلها بالاتجاه الإيجابي، حيث أوضحت إن المدخل الإداري الأكثر تأثيراً في مقاومة التغيير هو مدخل بناء الثقة والمتمثل في الاعتماد على دعم العاملين الحاليين لإنجاز إجراءات التغيير بوصفهم ركناً أساسياً في هذه العملية يتبعها مدخل الثواب والعقاب. وبينت أن هناك ضعف في اعتماد المداخل الإدارية الأخرى كمدخل نشر ثقافة التغيير ومدخل المشاركة ومدخل جدولة عملية التغيير. ولقد أوصت الدراسة إلى التوجه نحو الاستفادة من التجارب العالمية بخصوص الموضوع وعقد اللقاءات مع المتخصصين والاستشاريين الإداريين في برامج التغيير وإقامة الدورات المتخصصة في هذا المجال. كما وأوصت على إعادة النظر بنظام الحوافز المعمول به حالياً وربطه بالإجراءات المجدولة لعملية التغيير، بالإضافة إلى بناء ثقافة التغيير لدى الأفراد وتحديد طبيعته وحيثيات تنفيذه ودفع الأفراد للالتزام بمبادئه وشروطه. كما وأوصت الدراسة إلى تبني إدارة المنظمة هيكلالاً تنظيمياً منزاً بدلاً من الهيكل الالجي المعتمد حالياً وبما يدعم طموحات العاملين ويتناسب والتغيرات المختلفة التي تواجه الشركة.

دراسة (Gorge B Cunningham, 2006) بعنوان "العلاقة بين الالتزام بالتغيير، والتعامل مع التغيير"

حيث تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الالتزام بالتغيير وإعادة البناء التنظيمي، حيث تركز هذه الدراسة على السلوك الفردي للعاملين، كما تركز أيضاً على حجم المعرفة والإدراك عند العاملين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة غير مباشرة بين الالتزام الفعال بالتغيير، وبين إعادة البناء التنظيمي، كما أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستمرار في الالتزام التنظيمي، وبين إعادة البناء التنظيمي، وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين الالتزام المعياري للتغيير، وبين إعادة البناء التنظيمي.

دراسة (Dobosz Bourne, 2006) بعنوان "إعادة تشكيل مقاومة التغيير"

وقد أجريت الدراسة في شركة جنرال موتورز في بولندا، وتهدف الدراسة إلى وصف نجاح شركة موتورز في تغيير القيم عند الموظفين بالرغم من وجود القيم القديمة التي كان من الممكن أن تمنع عملية التغيير. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يمكن استبدال كلمة مقاومة التغيير بكلمات أخرى مثل الإصرار على الوظيفة والتمسك بها، والحالة الدراسية السابقة بينت كيف أن الأوضاع الجديدة طورت اتجاهات عمل جديدة بدل ومؤيدة للتغيير.

تناولت الدراسات السابقة مواضيع مختلفة في التغيير التنظيمي، ومن الملاحظ من الدراسات أنها تركز على ربط مفهوم التغيير التنظيمي ببنود أخرى مثل، القيادة التحويلية، والإلتزام بالتغيير، والمداخل الإدارية لمواجهة مقاومة التغيير، ونلاحظ أيضاً أن بعض من هذه الدراسات طبقت على المؤسسات الخاصة والعامة في الوطن العربي، وتحدثت هذه الدراسات عن مقاومة التغيير بشكل عام، واتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي، وإستراتيجيات التعامل مع مقاومة الموظفين للتغيير التنظيمي. أما ما يميز دراسة فريق البحث الحالية عن الدراسات المذكورة، بأن هذه الدراسة تناولت موضوعات مختلفة في مقاومة التغيير، تتضمن أسباب المقاومة، والعوامل المساعدة في مقاومة التغيير، والإيجابيات والسلبيات المرتبطة على مقاومة التغيير، وأهم الإستراتيجيات المتتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي، وبهذا تكون الدراسة قد شملت معظم جوانب مقاومة التغيير التنظيمي.

كما تتميز هذه الدراسة بأنها طبقت على قطاع البلديات (بلدية الخليل) في حين أن الدراسات السابقة المذكورة لم تطبق على هذا القطاع.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

- ✓ المقدمة
- ✓ منهج الدراسة
- ✓ مجتمع الدراسة
- ✓ أداة الدراسة
- ✓ صدق أداة الدراسة
- ✓ ثبات الأداة
- ✓ خطوات تطبيق الدراسة
- ✓ المعالجة الإحصائية

تناول فريق البحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ هذه الدراسة، وقد شمل ذلك وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة، وثبات الأداة، وخطوات تطبيق الدراسة، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

2.3 منهج الدراسة

تبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (descriptive) للحصول على المعلومات اللازمة حول مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل، حيث أنه تم استخدام هذا الأسلوب لملائمته لطبيعة مشكلة الدراسة، من أجل الوصول إلى إستنتاجات تساهم في معرفة طبيعة وجوانب مقاومة التغيير التنظيمي.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل من العام 2015، وقد تم الإسترشاد بأسماء المسؤولين في المناصب الإشرافية من قبل دائرة شؤون الموظفين في بلدية الخليل، حيث تحتوي بلدية الخليل على 69 مشرف. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين في بلدية الخليل وتعتبر عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة كامل، ويوضح الجدول (1-3) خصائص المجتمع demografic.

وفي ما يلي خصائص المجتمع الديموغرافية في جدول (3-1):

جدول (3-1)

المتغيرات	الجنس	السن	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس	ذكر	65	95.6	---	---
	إناث	3	4.4	---	---
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	15	22.1	---	---
	بكالوريوس	35	51.5	---	---
سنوات العمل في الموقع	ماجستير فأكثر	18	26.5	---	---
	1-5	22	33.3	2	---
الإشرافي	6-10	25	37.9	---	---
	11-15	12	18.2	---	---
	من 16 سنة فأكثر	7	10.6	---	---

يتضح من الجدول رقم (3-1) أن النسبة المئوية من فئة الذكور بلغت 95.6% بينما كانت نسبة الإناث 4.4% في المناصب الإشرافية، وهذا يشير إلى أن معظم المناصب الإشرافية هم من فئة الذكور، حيث أن البلدية بطبيعة أعمالها تعتمد على الذكور أكثر منه للإناث.

كما يتضح من الجدول أن الذين يحملون مؤهل علمي (بكالوريوس) شكلوا الأغلبية بنسبة مئوية 51.5%， تلهم الذين يحملون درجة (ماجستير فأكثر) بنسبة مئوية بلغت 26.5%， وأخيراً الذين يحملون مؤهل علمي (دبلوم فأقل) بنسبة 22.1%. وهذا يدل على أن البلدية تعتمد بشكل كبير على حملة شهادة البكالوريوس في المناصب الإشرافية. وهذه نتيجة منطقية فالمسؤول في المنصب الإشرافي يحتاج على الأقل لدرجة جامعية أولى.

ويتضح من الجدول بالنسبة لسنوات العمل في المنصب الإشرافي أن الذين عملوا في المنصب الإشرافي من 6-10 سنوات بلغت نسبتهم 37.9%， تلامهم الذين عملوا في المنصب الإشرافي من 1-5 سنوات بنسبة مئوية 33.3%， تلامهم الذين عملوا في المنصب الإشرافي من 11-15 سنة حيث بلغت نسبتهم 18.2%， وأخيراً المشرفين الذين عملوا في المنصب الإشرافي 16 سنة فأكثر بلغت نسبتهم 10.6%， ويجد بالذكر أن القيم الناقصة بالنسبة لعدد سنوات العمل في المنصب الإشرافي كانت 2. ومن الملاحظ أن 71.2% عملوا في المنصب الإشرافي من 1-10 سنوات، وهي مجموع 33.3% و 37.9%.

4.3 أداة الدالة

على ضوء أهداف الدراسة والتساؤلات التي يسعى فريق البحث للإجابة عنها، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، قام فريق البحث بالإعتماد على الإستبانة لأنها تعد من أكثر الأدوات ملائمة للبحث الوصفي التحليلي، حيث تتيح سهولة جمع المعلومات من خلالها مما يساهم في توفير الوقت والجهد. وقد كانت أسئلة الدراسة مكونة من قسمين، اشتمل القسم الأول على معلومات عامة، أما القسم الثاني فتكون من خمسة محاور، حيث تناول المحور الأول التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي والذي تكون من (12) فقرة، وتناول المحور الثاني التعرف على أهمية العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي والذي تكون من (6) فقرات، أما المحور الثالث تناول التعرف على أهمية كلاً من الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي والذي تكون من (8) فقرات، وتناول المحور الرابع التعرف على أهمية كلاً من السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي والذي تكون من (3) فقرات، وتناول المحور الخامس والأخير التعرف على أهمية كلاً من الإستراتيجيات المتتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي والذي تكون من (7) فقرات. وبذلك تكون عدد فقرات الإستبانة من (36) فقرة تشارك في التعرف على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل، وبعد عرضها على المحكمين وإجراء التعديلات الازمة تم إعتمادها بصيغتها الحالية.

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بمناقشتها مع المشرفة الأستاذة لينه المحتب أولًا، كما وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص وهم أ. أمجد النتشة، وأ. سعدية سلطان، والذين أبدوا عدداً من الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار وعليه تم إخراج الإستبانة بشكلها الحالي.

وتم التتحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الأداة مع الدرجة الكلية للأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3-2).

جدول (3-2): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية للأداة.

جدول (3-2)

الدالة الإحصائية	قيمة (r)	الفقرات		الدالة الإحصائية	قيمة (r)	الفقرات
0.004	0.35	q19		0.000	0.49	q1
0.628	0.06	q20		0.005	0.34	q2
0.001	0.38	q21		0.000	0.42	q3
0.012	0.30	q22		0.000	0.54	q4
0.000	0.42	q23		0.001	0.39	q5
0.552	0.07	q24		0.003	0.36	q6
0.146	0.18	q25		0.000	0.51	q7
0.753	-0.04	q26		0.000	0.41	q8
0.004	0.34	q27		0.000	0.46	q9
0.048	0.24	q28		0.003	0.35	q10
0.000	0.55	q29		0.026	0.27	q11

0.000	0.66	q30		0.027	0.27	q12
0.000	0.52	q31		0.000	0.49	q13
0.007	0.32	q32		0.001	0.38	q14
0.000	0.51	q33		0.000	0.58	q15
0.000	0.41	q34		0.000	0.54	q16
0.001	0.39	q35		0.000	0.59	q17
0.000	0.43	q36		0.000	0.49	q18

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن غالبية قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً، مما يشير إلى اتساق داخلي لفقرات الأداة وأنها تشتراك معًا في قياس مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

6.3 ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، وذلك كما هو واضح في الجدول (3-3).

جدول (3-3): نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لثبات أداة الدراسة

جدول (3-3)

ال المجال	الدرجة الكلية	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
		68	36	0.84

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3-3) إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات بشكل عام، حيث بلغت قيمة الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0.84).

فيما يلي خطوات تطبيق الدراسة:

1. قام فريق البحث بتوزيع(69) إستبانة، بعد أن تم التأكيد من صدق الأداة، حيث تم توزيعها على مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل والتي بلغ عددها 69 منصب إشرافي.
2. قام مسؤولي المناصب الإشرافية بتنفيذ الإستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام فريق البحث بجمعها منهم ولقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (68) إستبانة.
3. بعد أن تم جمع هذه الإستبيانات قام فريق البحث بعملية المعالجة الاحصائية للمعلومات التي تم جمعها بواسطة هذه الاستبانة من خلال التحليل الإحصائي للتوصيل إلى الإستنتاجات والمعلومات المطلوبة.

8.3 المعالجة الاحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قام فريق البحث بمراجعةتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائهما أرقاماً معينة، حيث أعطيت الإجابة موافق بشد 5 درجات، موافق 4 درجات، ومحايد 3 درجات، وغير موافق درجتين، وغير موافق بشدة درجة واحدة. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتosteات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا. وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS. ويوضح الجدول (4-3) مفاتيح التصحيح التي تم الإستناد إليها أثناء التحليل.

جدول (3-4)

مفاتيح التصحيح:

الدرجة	المتوسط الحسابي
قليلة	2.33-1.00
متوسطة	3.67-2.34
كبيرة	5.00-3.68

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلًا احصائيًّا للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة عن أسئلتها.

أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

والإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(1-4) الآتي:

جدول (1-4): المتوسطات الحسابية، وإنحرافات المعيارية للأسباب التي تدفع بالعاملين في بلدية الخليل إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

جدول (4-1)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
كبيرة	0.62	4.35	يقاوم العاملين التغيير التنظيمي الذي من الممكن أن يمس
كبيرة	0.67	4.29	الرواتب يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تهديد مركزهم
			الإداري 97

				يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه التقليل من		q6
كثيرة	0.63	4.10		صلاحياتهم وسلطاتهم		
كثيرة	0.87	3.90		إن عدم شعور العاملين بالأمن والاستقرار الوظيفي تعتبر من		q2
				الأسباب التي تدفعهم إلى مقاومة التغيير التنظيمي		
كثيرة	0.79	3.82		إن الخوف من المجهول يعتبر من الأسباب التي تدفع العاملين		q1
				إلى مقاومة التغيير التنظيمي		
كثيرة	0.82	3.81		يقوم العاملين التغيير التنظيمي بسبب نقص المعلومات الكافية		q11
				والواضحة		
كثيرة	0.91	3.74		يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تخفيض أهمية		q9
				الوظيفة التي يشغلوها		
كثيرة	0.91	3.68		يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان مخالف للأعراف والتقاليد		q3
				الاجتماعية		
كثيرة	0.85	3.68		يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى زيادة متطلبات العمل		q8
				المطلوبة منهم في عملهم		
متوسطة	0.93	3.60		يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى نقلهم إلى قسم آخر داخل		q10
				البلدية		
متوسطة	0.78	3.54		يقوم العاملين التغيير التنظيمي الذي يؤدي إلى فقدان بعض العلاقات		q4
				الاجتماعية مع زملائهم في العمل		
متوسطة	0.93	3.41		يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى الاستغناء عن المهارات		q12
				المكتسبة في العمل واستبدالها بمهارات أخرى من خلال البرامج		
كثيرة	0.41	3.82		التربية		
				الدرجة الكلية		

ويفسر فريق البحث أن العاملين يقاومون التغيير في حالة إرتباطه بموضوع الراتب، حيث أن الرواتب شيء أساسي لأي عامل وهي الجزء الحيوي والأساسي المساعد على تلبية متطلبات الحياة الضرورية.

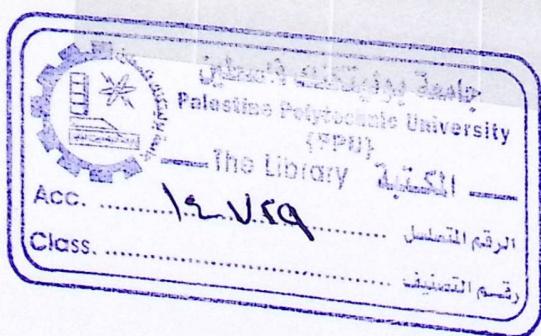
السؤال الثاني: ما أهم العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

والإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(4-2) الآتي:

جدول (4-2): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

جدول (4-2)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
كبيرة	0.73	4.06	ضعف الثقة بين العاملين والمسؤولين q14
كبيرة	0.76	3.90	وجود نماذج من التغيير الفاشل الذي تم سابقاً q13
كبيرة	0.77	3.74	فرض التغيير على أفراد وجماعات العمل q15
متوسطة	0.91	3.63	عدم تقبل الأخطاء q16
متوسطة	1.03	3.46	العلاقات غير الرسمية (الاجتماعية) بين الزملاء في العمل q18



متوسطة	1.03	3.44
كبيرة	0.56	3.70

يتضح من الجدول أن الدرجة الكلية لأهم العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (3.70).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر العوامل التي تساعد العاملين على مقاومة التغيير التنظيمي هي "ضعف الثقة بين العاملين والمسؤولين" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.06)، ثم "وجود نماذج من التغيير الفاشل الذي تم سابقاً" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.90)، ثم "تلها فرض التغيير على أفراد وجماعات العمل" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.74).

بينما كانت أقل العوامل شيئاً هي "الخوف من اللوم والعقاب" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.44)، تلها "العلاقات غير الرسمية (الاجتماعية) بين الزملاء في العمل" بدرجة متوسطة ومتوسط حسابي (3.46)، وأخيراً "عدم تقبل الأخطاء" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.63).

ويفسر فريق البحث أهمية الثقة بين العاملين والمسؤولين بأنها نابعة من شعور العاملين بأنهم مرتبطين بدراءهم ومشريفهم في البلدية، فكلما ضعفت الثقة بين العاملين والمسؤولين كلما ساعد ذلك على مقاومة التغيير التنظيمي حيث أن العاملين يرفضون ويقاومون التغيير لضعف ثقفهم بنوايا مسؤوليهم والهدف من تطبيق التغيير، ويرى فريق البحث برامج التغيير يجب أن تكون مخططة ومنظمة خوفاً من الفشل في عملية التغيير الأمر الذي يدفع بالعاملين إلى مقاومة أي تغيير مستقبلي.

السؤال الثالث: ما أهم الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتosteats الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(4-3) الآتي:

جدول (4-3): المتosteats الحسابية، والانحرافات المعيارية للفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

جدول(4-3)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
كبيرة	0.68	4.21	توفير درجة من الاستقرار داخل بلدية الخليل q25
كبيرة	0.56	4.21	إجبار البلدية على وضع أهداف وخطط أوضح لبرنامج q19
كبيرة	0.56	4.12	الكشف عن وجود نقاط ضعف في عملية اتخاذ القرار q22
كبيرة	0.61	4.01	اكتشاف ثغرات في أنظمة وعمليات الاتصال q20
كبيرة	0.66	4.01	التوصل إلى قرارات ذات جودة ونوعية أفضل q24
كبيرة	0.71	4.00	اكتشاف ثغرات في عملية نقل وإيصال المعلومات q21
كبيرة	0.75	3.87	إثارة وجهات النظر الفردية مما يساهم في التوصل إلى قرارات جيدة q26

			تحليل دقيق لاتجاهات ومشاعر ومواقف العاملين نحو عملية التغيير التنظيمي
كثيرة	0.84	3.79	الدرجة الكلية
كثيرة	0.34	4.02	

ويتبين من الجدول أن الدرجة الكلية لأهم الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (4.02).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر الفوائد أهمية وشيوعاً والتي تنتج عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي هي "توفير درجة من الاستقرار داخل بلدية الخليل" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.21)، وكذلك "إجبار البلدية على وضع أهداف وخطط أوضح لبرنامج التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.21)، ثم "الكشف عن وجود نقاط ضعف في عملية اتخاذ القرار" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.12)، ثم "اكتشاف ثغرات في أنظمة وعمليات الاتصال"، وكذلك "اكتشاف التوصل إلى قرارات ذات جودة ونوعية أفضل" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.01)، تلتها "اكتشاف ثغرات في عملية نقل وإيصال المعلومات" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.00)، تبعها "إثارة وجهات النظر الفردية مما يساهم في التوصل إلى قرارات جيدة" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.87)، وأخيراً "تحليل دقيق لاتجاهات ومشاعر ومواقف العاملين نحو عملية التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.79).

ويفسر فريق البحث أن أهمية توفير درجة من الاستقرار داخل البلدية حيث أن الاستقرار يشعر العاملين بالأمن الوظيفي. كما أن مقاومة التغيير التنظيمي يجعل المسؤولين مجبرين على وضع خطط وأهداف أكثر وضوحاً لأي برنامج تغيير منوي تحقيقه. مما يساهم في الوصول إلى نتائج ذات جودة ونوعية أفضل.

المؤهل الرابع: ما أهم السلبيات الناجمة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

والإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لـ إستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم السلبيات الناجمة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(4-4) الآتي:

جدول (4-4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للسلبيات الناجمة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

جدول (4-4)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
كبيرة	0.84	3.84	ضعف العلاقة بين الإدارة والعاملين q28
كبيرة	0.85	3.81	الفشل والإخفاق في تحقيق أهداف برامج التغيير q29
متوسطة	0.91	3.65	تهديد أمن واستقرار المنظمة q27
كبيرة	0.72	3.76	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول أن الدرجة الكلية لأهم السلبيات الناجمة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (3.76).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر السلبيات الناجمة عن مقاومة التغيير كانت ضعف العلاقة بين الإدارة والعاملين" وقد جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.84) ، تلاها "الفشل والإخفاق في تحقيق أهداف برامج التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.81)، وأخيراً تهديد أمن واستقرار المنظمة" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.65).

ومن خلال ما سبق يرى فريق البحث بأن أي مقاومة للتغيير التنظيمي ينتج عنها ضعف للعلاقات بين الإدارة والعاملين، حيث أن على إدارة البلدية العمل على توثيق العلاقة بينهم وبين العاملين، مما ينعكس على تحقيق أهداف برامج التغيير التنظيمي المنوي تحقيقها وعدم افشالها من قبل العاملين المقاومين لهذا التغيير.

السؤال الخامس: ما أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لـ إستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(5-4) الآتي:

جدول (5-4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لـ الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر السلبيات الناجمة عن مقاومة التغيير كانت "ضعف العلاقة بين الإدارة والعاملين" وقد جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.84)، تلتها "الفشل والإخفاق في تحقيق أهداف برنامج التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.81)، وأخيراً "تهديد أمن وإستقرار المنظمة" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.65).

ومن خلال ما سبق يرى فريق البحث بأن أي مقاومة للتغيير التنظيمي ينبع عنها ضعف للعلاقات بين الإدارة والعاملين، حيث أن على إدارة البلدية العمل على توثيق العلاقة بينهم وبين العاملين، مما ينعكس على تحقيق أهداف برنامج التغيير التنظيمي المنوي تحقيقها وعدم افشالها من قبل العاملين المقاومين لهذا التغيير.

السؤال الخامس: ما أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام فريق البحث باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم(5-4) الآتي:

جدول (5-4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية مرتبة حسب الأهمية.

جدول (4-5)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
كبيرة	0.70	4.19	إجراء اتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي
كبيرة	0.89	4.15	دعم الإدارة العليا لبرنامج التغيير من خلال تشجيع عمليات التغيير
كبيرة	0.76	4.12	مشاركة العاملين في عملية التغيير من خلال الحوار أو عقد اللقاءات
كبيرة	0.92	3.85	إعطاء مكافآت لكل من يطبق خطط التغيير المرسومة
كبيرة	0.63	3.75	التفاوض والاتفاق مع مقاومي التغيير التنظيمي
متوسطة	0.97	3.21	المناورة من خلال استخدام أسلوب التحايل على مقاومي التغيير
متوسطة	1.01	3.15	استخدام الجماعات غير الرسمية (الصداقة) لأغراض الضغط على مقاومي التغيير التنظيمي
كبيرة	0.49	3.77	الدرجة الكلية

ينصح من الجدول أن الدرجة الكلية لأهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التضييفي في بلدية الخليل من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (3.77).

ويشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر المظاهر شيئاً كانت "إجراء اتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي" حيث جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.19)، ثم "دعم الإدارة العليا لبرنامج التغيير من خلال تشجيع عمليات التغيير" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.15)،

تلاها "مشاركة العاملين في عملية التغيير من خلال الحوار أو عقد اللقاءات" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.12)، ثم "إعطاء مكافآت لكل من يطبق خطط التغيير المرسومة" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.85)، تبعها "التفاوض والاتفاق مع مقاومي التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي .(3.75)

في حين كانت أقل المظاهر شيوعاً هي "استخدام الجماعات غير الرسمية (الصداقة) لأغراض الضغط على مقاومي التغيير التنظيمي" حيث جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.15)، تلاها "المناورة من خلال استخدام أسلوب التحايل على مقاومي التغيير" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.21).

ويرى فريق البحث أهمية إجراء إتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي تأتي بسبب الحاجة لوجود حوار حول برنامج التغيير التنظيمي الذي بدوره يقلل من المقاومة، كما يرى فريق البحث بأن إعطاء المكافآت هي إستراتيجية مهمة أيضاً ويمكن الإستفادة منها عند التعامل مع مقاومي التغيير على الرغم من أنها قد تكون مكلفة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

✓ **النتائج**

✓ **التوصيات**

1.5 تلخيص النتائج

1. أظهرت النتائج أن النسبة المئوية من فئة الذكور بلغت 95.6% بينما كانت نسبة الإناث 4.4% في المناصب الإشرافية ، وهذا يشير إلى أن معظم المناصب الإشرافية هم من فئة الذكور.
2. أظهرت نتائج التحليل أن الذين يحملون مؤهل علمي (بكالوريوس) شكلاً الأغلبية بنسبة مئوية 51.5%， تلامهم الذين يحملون درجة (ماجيستير ر) بنسبة مئوية بلغت 26.5%， وأخيراً الذين يحملون مؤهل علمي(دبلوم فأقل) بنسبة 22.1%. وهذا يدل على أن البلدية تعتمد بشكل كبير على حملة شهادة البكالوريوس في المناصب الإشرافية.
3. أظهرت النتائج أن الذين عملوا في الموقع الإشرافي من 1-5 سنوات بلغت نسبتهم 33.3%， وأن الذين عملوا في الموقع الإشرافي من 6-10 سنوات بلغت نسبتهم 37.9%， وأن الذين عملوا 16 سنة فأكثر في الموقع الإشرافي بلغت نسبتهم 10.6%.
4. أظهرت النتائج أن أكثر الأسباب التي تدفع بالعاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي هي مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي الذي من الممكن أن يمس الرواتب
5. أظهرت النتائج أن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي تزيد في حال تهديد التغيير لمراكزهم الإدارية والتقليل من صلاحياتهم.
6. يعد عدم شعور العاملين بالأمن والاستقرار الوظيفي والخوف من المجهول من أهم الأسباب التي تدفع العاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي، حيث تبين أن الموظف يرغب بوجود حالة من الاستقرار الوظيفي.
7. إن فرض التغيير على أفراد وجماعات العمل، ووجود نماذج من التغيير الفاشل الذي تم سابقاً، ضعف الثقة بين العاملين والمسؤولين حيث تبين أن هذه العوامل من شأنها المسؤولين اعتبروا من العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي في بلدية الخليل.

8. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي هي توفير درجة من الإستقرار داخل بلدية الخليل وإجبار البلدية على وضع أهداف وخطط أوضح لبرامج التغيير، والكشف عن وجود نقاط ضعف في عملية اتخاذ القرار، والتوصل إلى قرارات ذات نوعية أفضل.

9. إن ضعف العلاقة بين الإدارة والعاملين، والفشل والإخفاق في تحقيق أهداف برامج التغيير التنظيمي، يعتبرا من السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

10. من أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة التغيير التنظيمي هي الاستراتيجيات التالية وهي مرتبة ترتيباً تنازلياً (إجراء اتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي، دعم الإدارة العليا لبرامج التغيير من خلال تشجيع عمليات التغيير التنظيمي، مشاركة العاملين في عملية التغيير، إعطاء مكافآت لكل من يطبق خطط التغيير، الإنفاق والتفاوض مع مقاومي التغيير التنظيمي).

1. يجب الأخذ بعين الاعتبار بنظام الحوافز والأجور لأنها تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالعاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي.
2. عدم اللجوء لفرض التغيير على أفراد وجماعات العمل لأن ذلك يساعد على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.
3. المحافظة على الأمن والاستقرار الوظيفي عند إجراء أي تغيير تنظيمي داخل بلدية الخليل حيث يعتبر من أهم الأسباب التي تدفعهم إلى مقاومة التغيير التنظيمي.
4. توفير المعلومات الكافية الواضحة عند إجراء التغيير التنظيمي.
5. ضرورة الإهتمام بالجوانب الإنسانية عند تطبيق عملية التغيير.
6. الحفاظ على الثقة المتبادلة بين العاملين والمسؤولين في بلدية الخليل.
7. عدم استخدام إستراتيجية المناورة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.
8. الموازنة بين زيادة متطلبات العمل وبين متطلبات برامج التغيير التنظيمي.
9. ضرورة اشراك العاملين في عملية التغيير التنظيمي وجعلهم جزء لا يتجزأ منها.
10. التأكيد على التواصل المستمر مع العاملين لشرح أي عملية تغيير منوي إحداثها.

المراجع

✓ المراجع العربية

✓ المراجع الأجنبية

✓ المراجع الإلكترونية

- أبو تايه، سلطان، (2001)، "العوامل المؤثرة في التكيف مع التغيير في المسار الوظيفي"، دراسات العلوم الإدارية، مجلد 28، عدد 1-2، ص: 68-92.
- جردات ناصر، المعاني أحمد، عريقات أحمد، (2013)، "إدارة التغيير والتطوير"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- حامد، إيمان، (2011)، "أثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير التنظيمي (دراسة ميدانية على مشفى الهلال الأحمر دمشق)", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27- العدد الرابع-2011.
- الحامدي، علي، (1999)، "مقاومة المقاومة-30 طريقة لريادة التغيير وترويض المقاومة".
- حجاج، خليل، (2009)، "مقاومة الموظفين للتغيير التنظيمي في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 15، ص ص: 361-396.
- حريم، حسين، (2004)، "السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال"، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الخضيري، محسن، (2003)، "إدارة التغيير" مدخل اقتصادي للسيكولوجيا الإدارية للتعامل مع متغيرات الحاضر لتحقيق التفوق، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق: سوريا.
- دراوش، راجح، (2011)، "مقاومة التغيير في التنظيمات-الأسباب والعوامل-", موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- الرحيم، إيمان محمود، (2007)، "التغيير التنظيمي وسيلة المنظمة للبقاء والتكيف(دراسة تطبيقية في شركة المنتجات النفطية)", مجلة التقني، المجلد-20.
- السعودية، راتب، (2012)، "مقاومة التغيير في المنظمات التربوية"، ورقة عمل في مؤتمر فلادوفيا الدولي السابع عشر.
- الشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية (2003). وثائق الاجتماع الحادي عشر. الخرطوم: منشورات الشبكة.

- الصيرفي، محمد، (2006)، "ادارة التغيير"، دار الفكر الجامعي.
- عبد الكريم أحمد، وأخرون، (2007) "حرب الاعنف.... الخيار الثالث" ،الدار العربية للعلوم ناشرون.
- القريوتى، محمد قاسم ،(2012)، "السلوك التنظيمى: دراسة السلوك الإنساني الفردى والجماعى فى منظمات الإعمال" ،دار وائل للنشر والتوزيع،طبعة السادسة.
- القصيمي، محمد مصطفى، (2008)، "اعتماد بعض المداخل الإدارية لمواجهة مقاومة التغيير (دراسة-حالة)" ، تتميم الرافدين، ص ص 91-109.
- القليوبى، مجدى، "التغيير المخطط للتنظيم" ، مجلة التنمية الادارية ، 1995، العدد 66، ص 1.
- قودير، معيني، (2011)، "مفاهيم أساسية في التغيير ومقاومة التغيير وإدارة التغيير" ، جامعة سعد دحلب.
- اللوزي، موسى، (1997)، "اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية الأردنية نحو إدارة التغيير دراسات" ، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 2.
- المرسي، جمال الدين، (2006)، "الثقافة التنظيمية و التغيير" ، ط 16، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ملحم يحيى، الابراهيمى محمد، (2008)، "استراتيجيات واسباب مقاومة التغيير في الشركات الصناعية: حالة تطبيقية على الشركات الأردنية" ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، مجلد 4، العدد 2، ص: 216 - 243.

- Bourne, Dobosz and Jankowics, A.D, Dorota "Reframing resistance to change experience from general motors Poland", International journal of human resource management, vol.17, (Issue 12, Dec. 2006), p.2021-2034.
- Brown,D and Harrey,D.(2006)"An experiential approach to organizational development".7th edition . prentice-Hall : New jersey. Prentice-Hall.
- George B., Cunningham, "The relationships among commitment to change, coping with change", Journal of work organizational psychology, vol.15, (Issue 1, Mar. 2006), p.29-45.
- Ivancevich, Konopaske, Matteson " Organizational behavior and management"(2005) 6th edition .McGraw hill international editions.
- Robbins.S. and coulter,M.(2005)."Management",4th edition
- Waddell, Dianne, and Sohal Amrik,(1998)."Resistance: constructive Tool for change management."

3.6 المراجع الإلكترونية

- <http://www.hebron-city.ps>

الملاحق

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

إستبانة الدراسة

الاخ الكريم، الاخت الكريمة...

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم فريق البحث بدراسة حول (مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي من وجية نظر مسؤولي المناصب الإشرافية في بلدية الخليل) وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال المعاصرة من كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة يوليتك فلسطين.

لذا يرجى التكرم بالتعاون مع فريق البحث في الإجابة على فقرات الإستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأنه سيتم التعامل مع المعلومات الواردة في الإستبانة بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام

فريق البحث:

طارق الكركي

عبد الله التكروري

إيهاب العويسي

بإشراف:

أ. لينه المحاسب

القسم الأول: بيانات عامة

الجنس : أنثى ذكر

المؤهل العلمي: دبلوم فأقل

ماجستير فأكثر

بكالوريوس

سنوات العمل في الموقع الإشرافي:

١- من وجهة نظرك كمسؤولة عن درجة مردودية لكل من الأسلوبات التي تؤدي إلى معاونة العاملين للتغيير التنظيمي.

رقم	المجال				
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايدة	موافق	موافق بشدة
١					إن الوقت من الم gio يعتبر من الأسباب التي تتبع العاملين إلى معاونة التغيير التنظيمي.
٢					إن عدم شعور العاملين بالأمن والاستقرار الوظيفي تعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى معاونة التغيير التنظيمي.
٣					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان مختلف للأعراف والقلائد الاجتماعية.
٤					يقوم العاملين التغيير التنظيمي التي يؤدي إلى فقدان بعض العلاقات الاجتماعية مع زملائهم في العمل.
٥					يقوم العاملين التغيير التنظيمي التي من الممكن أن يمس الرواتب.
٦					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه التقليل من صلاحياتهم وسلطاتهم.
٧					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تهديد مركزهم الإداري.
٨					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا إقتضى زيادة متطلبات العمل المطلوبة منهم في عملهم.
٩					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تخفيض نسبة الوظيفة التي يشغلوها.
١٠					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا إقتضى نقلهم إلى قسم آخر داخل البلدية.
١١					يقوم العاملين التغيير التنظيمي بسبب نقص المعلومات الكافية والتوضحة.
١٢					يقوم العاملين التغيير التنظيمي إذا إقتضى الاستفادة من المهارات المكتسبة في العمل واستبدالها بمهارات أخرى من خلال البرامج التربوية.

2- من وجهة نظرك كمسؤول عبّر/ي عن درجة أهمية كلاً من العوامل المساعدة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

السؤال	الرقم	غير مهم بدرجة كبيرة جداً	غير مهم بدرجة كبيرة	محايد	مهم بدرجة كبيرة	مهم بدرجة كبيرة جداً
وجود نماذج من التغيير الفاشل الذي تم سابقاً.	13					
ضعف الثقة بين العاملين والمسؤولين.	14					
فرض التغيير على أفراد وجماعات العمل.	15					
عدم تقبل الأخطاء.	16					
الخوف من اللوم والعقاب.	17					
العلاقات غير الرسمية(الاجتماعية) بين الزملاء العمل.	18					

حدّي أية عوامل أخرى تراها مناسبة تساعد على مقاومة العاملين المسؤول عنهم (المشرف عليهم) للتغيير التنظيمي.

.....

.....

.....

.....

3- من وجهة نظرك كمسئول عبّر/ي عن درجة أهمية كلاً من الفوائد المترتبة على مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

السؤال	الرقم				
غير مهم بدرجة كبيرة جداً	غير مهم بدرجة كبيرة	محايد	مهم بدرجة كبيرة	مهم بدرجة كبيرة جداً	
إجبار البلدية على وضع أهداف وخطط أوضح لبرنامج التغيير التنظيمي.					19
إكتشاف ثغرات في أنظمة وعمليات الإتصال.					20
إكتشاف ثغرات في عملية نقل وإيصال المعلومات.					21
الكشف عن وجود نقاط ضعف في عملية إتخاذ القرار.					22
تحليل دقيق لإتجاهات ومشاعر وموافق العاملين نحو عملية التغيير التنظيمي.					23
التوصل إلى قرارات ذات جودة ونوعية أفضل.					24
توفير درجة من الإستقرار داخل بلدية الخليل.					25
إثارة وجهات النظر الفردية مما يساهم في التوصل إلى قرارات جديدة.					26

4- من وجهة نظرك كمسئول عبّر/ي عن درجة أهمية كل من السلبيات الناجمة عن مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

السؤال	الرقم				
غير مهم بدرجة كبيرة جداً	غير مهم بدرجة كبيرة	محايد	مهم بدرجة كبيرة	مهم بدرجة كبيرة جداً	
تهديد أمن واستقرار المنظمة.					27
ضعف العلاقة بين الإدارة والعاملين.					28
الفشل والإخفاق في تحقيق أهداف برامج التغيير التنظيمي.					29

5- من وجهة نظرك كمسؤول عبّر/ي عن درجة أهمية كلاً من الإستراتيجيات المتبعة في التعامل مع مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي.

السؤال	الرقم				
غير مهم بدرجة كبيرة جداً	غير مهم بدرجة كبيرة	محايد	مهم بدرجة كبيرة	مهم بدرجة كبيرة جداً	
إجراء إتصالات مع العاملين لشرح عملية التغيير التنظيمي.					30
دعم الإدارة العليا لبرامج التغيير من خلال تشجيع عمليات التغيير.					31
مشاركة العاملين في عملية التغيير من خلال الحوار أو عقد اللقاءات.					32
إعطاء مكافآت لكل من يطبق خطط التغيير المرسومة.					33
الفاوض والإتفاق مع مقاومي التغيير التنظيمي.					34
المناورة من خلال استخدام أسلوب التحايل على مقاومي التغيير.					35
استخدام الجماعات غير الرسمية (الصداقه) لأغراض الضغط على مقاومي التغيير التنظيمي.					36

حدّي آلية استراتيجية أخرى متبعة للتعامل مع مقاومة العاملين المسؤول عنهم (المشرف عليهم) للتغيير التنظيمي.

.....

.....

.....

.....

انتهت الاستبانة

شاكرين لكم حسن تعاونكم

Abstract

This study aimed to know and cover the reasons which lead to resistance to organizational change, the assistant factors for resistance to organizational change, the advantages and disadvantages resulted from resistance to organizational change, and the relevant strategies for dealing with resistance to organizational change in Hebron municipality.

A questionnaire was developed for achieving the study objectives, and it was examined by consistency and reliability tests. After the data was collected through the questionnaires, it was encoded and entered into the computer and statistically treated through the statistical software (SPSS). And 69 questionnaires have been distributed to the 69 supervisory position in Hebron municipality and 68 questionnaires have been collected.

Through reviewing the output of statistical analysis, numbers of results were created by the researchers:

1. Ensuring the availability of clear and sufficient information about the organizational change can help reduce the worker's resistance to change.
2. The results showed that the most relevant reason for the worker's resistance to change is that related to wages, it showed also that the worker's resistance to change increases as they feel that the change will threaten their administrative positions or reduce their authorities.
3. Imposition of change on the individuals and groups, the existence of past failure related to change, and weak trust between the workers and their

supervisors are the most relevant assistant factors for the worker's resistance to change.

4. Conducting communication with the workers for demonstrating the change processes, top management support for change programs, workers participation in the change process, and rewards for workers who accomplish the change plans are considered the most relevant strategies followed for dealing with worker's resistance to change.

the research team recommends the following:

1. Keeping the security and stability within the organization when conducting any change
2. Considering the salaries and wages when implementing the change program
3. Ensuring the availability of sufficient and clear information when executing the organizational change.
4. It's important to consider the humanity aspects when executing the change.
5. Protecting the mutual trust when executing the change
6. Avoid using the manipulation strategy in dealing with worker's resistance to change.
7. It's important to balance between increasing the job's requirements and change program requirements.
8. It's necessary to give the workers the chance to participate in the change program.

				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه التقليل من صلاحياتهم وسلطاتهم	q6
				إن عدم شعور العاملين بالأمن والاستقرار الوظيفي تعتبر من الأسباب التي تدفعهم إلى مقاومة التغيير التنظيمي	q2
				إن الخوف من المجهول يعتبر من الأسباب التي تدفع العاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي	q1
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي بسبب نقص المعلومات الكافية والواضحة	q11
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تخفيض أهمية الوظيفة التي يشغلوها	q9
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان مخالف للأعراف والتقاليد الاجتماعية	q3
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى زيادة متطلبات العمل المطلوبة منهم في عملهم	q8
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى نقلهم إلى قسم آخر داخل البلدية	q10
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي الذي يؤدي إلى فقدان بعض العلاقات الاجتماعية مع زملائهم في العمل	q4
				يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى الاستغناء عن المهارات المكتسبة في العمل واستبدالها بمهارات أخرى من خلال البرامج التدريبية	q12
				الدرجة الكلية	

يتبين من الجدول (4-1) أن الدرجة الكلية لأهم الأسباب التي تدفع بالعاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي من وجهة نظر مسؤولي المناصب الإشرافية كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (3.82).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر الأسباب التي تدفع لمقاومة التغيير كانت "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه التقليل من صلاحياتهم وسلطاتهم" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.35)، وهذا يدل على أن العاملين يقاومون التغيير في حال إرتباطه بالتأثير على الرواتب، ثم "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تهديد مركزهم الإداري" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.29)، ويتبعها "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه التقليل من صلاحياتهم وسلطاتهم" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (4.10)، "إن عدم شعور العاملين بالأمن والاستقرار الوظيفي تعتبر من الأسباب التي تدفعهم إلى مقاومة التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.90)، ثم "إن الخوف من المجهول يعتبر من الأسباب التي تدفع العاملين إلى مقاومة التغيير التنظيمي" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.82)، تلتها "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي بسبب نقص المعلومات الكافية الواضحة" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.81)، ومن ثم "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان من شأنه تخفيض أهمية الوظيفة التي يشغلوها" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.74)، ثم "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا كان مخالف للأعراف والتقاليد الاجتماعية" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.68)، وأخيراً "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى زيادة متطلبات العمل المطلوبة منهم في عملهم" بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.68).

في حين كانت أقل الأسباب شيوعاً هي "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى الاستغناء عن المهارات المكتسبة في العمل واستبدالها بمهارات أخرى من خلال البرامج التدريبية" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.41)، ثم "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي الذي يؤدي إلى فقدان بعض العلاقات الاجتماعية مع زملائهم في العمل" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.54)، ثم "يقاوم العاملين التغيير التنظيمي إذا اقتضى نقلهم إلى قسم آخر داخل البلدية" بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.60).